التّعاونُ الدَّوليّ على مُفترقِ طُرُق

المعونةُ والتِّجارةُ والأمنُ، في عالمٍ غيرِ مُتساوٍ

إنتهى عام 2004 بِحدَثٍ بيَّن القوَّةَ التّدميريّةَ للطبيعة، والقوّةَ التّجديديّة للشَّفقة البشريّة. فالموجاتُ المَدِّيّةُ العارِمة – التّسُونامي – التي انْدفعَت عبر المحيط الهنديّ، خلَّفت أكثرَ من ثلاثمئة ألفِ قتيلٍ وملايينَ المشرَّدين. وفي خلال أيامٍ من التّسُونامي، ولَّدَت إحدى أسوأ الكوارث الطبيعيّة في التّاريخ الحديث أعظمَ جهود الإغاثة الدَّوليّة على الإطلاق؛ مظهِرةً ما يمكن إنجازُه عبْر التّضامن العالميّ، عندما يُلزِم المجتمعُ الدّولي نفسَه القيامَ بمسعًى عظيم.

في كلِّ ساعةٍ، وبعيداً عن وهْج الاهتمام الإعلاميّ، يموت أكثرُ من 1200 طفل

كانت التّسُونامي مأساةً جليّةً للغاية، يتعذَّر التّنبُّؤُ بها، وليس ممكناً إلى حدٍّ بعيد تلافي وقوعها؛ ولكنْ ثمّةَ مآسٍ أخرى أقلُّ وضوحاً، يمكن التنبُّؤُ بها اطِّراداً، ومن السَّهل بمكانٍ منْعُ حدوثها. ففي كلِّ ساعة، وبعيداً عن وهْج الاهتمام الإعلاميّ، يموت أكثرُ من 1200 طفل؛ وهو ما يوازي ثلاثَ موْجات تسُونامِيّة في الشَّهر، كلَّ شهر؛ تضرب أكثرَ مواطني العالم عُرْضةً للتأذّي – ألاَ وهُمُ الأطفال. ولسَوف تتبايَن مسبِّباتُ الوفاة، غير أنّ من المستطاع إرجاعَ أغلبيَّتها السّاحقة إلى مَرَضيّة منفردة – الفاقة؛ وهي، على نقيض التّسُونامي، مرَضيّةٌ قابلةٌ للتّلافي. وفي مقدور العالم؛ بما لديه اليوم من تقانة، وموارِدَ ماليّة، ومعرفة متراكمة؛ أن يتغلّب على الحرمان المفرِط. مع ذلك، نسمح كمجتمع دوّلي للفقر بإهلاك أرواحٍ بشريّة؛ على نطاقٍ يُقزِّم وقْعَ التّسُونامي.

قبل خمسة أعوام مضت، وفي مستهلّ الألفيّة الجديدة، توحَّدت حكوماتُ العالم في تقديم وعدٍ مرموق لضحايا الفقر الكوْنيّ. فخلالَ اجتماعٍ في الأمم المتّحدة، وقَّعَت إعلانَ الألفيّة – وهو تعهُّدٌ مَهيب «بتحرير إخْوتنا الرِّجال والنِّساء والأطفال من أوضاع الفقر المُدقِع، المُهينة والمُحَيْونة.» ويوفِّر الإعلانُ رؤيةً جَسُورة؛ تتجذَّر في الْتزامٍ مشترَك بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعيّة على نحوٍ شامل، وتدعمها غاياتٌ واضحةٌ ومحدَّدةُ المواقيت هي أهدافُ التّنمية للألفيّة – التي تشمل إنقاصَ الفقر بنسبة النِّصف، وتخفيضَ وفيات الطفولة، وتزويدَ كلِّ أطفال العالم بالتّعليم، والحدَّ من الأمراض المُعدية، وتكوينَ شراكةٍ عالميّةٍ جديدة تُعطي نتائجَ مُرضية. والموعدُ النِّهائيُّ للوفاء بهذه الأهداف الإنمائية، هو العام 2015.

على الرَّغم من أنّ التّنميةَ البشريّة تستلزم أكثرَ من أهداف التّنمية للألفيّة، فإنّ الأهدافَ توفِّر مع ذلك نقطةً مرجعيّةً حاسمة لقياس مدى التقدّم نحو إنشاء نظام عالميٍّ جديد؛ أكثرَ إنصافاً، وأقلَّ افْتقاراً، وأفضلَ أماناً. وفي سبتمبر/أيلول 2005، تتجمّع حكوماتُ العالم في الأمم المتّحدة مرّةً أخرى لاستعراض التطوُّرات الحاصلة منذ توقيعها إعلانَ الألفيّة؛ ورَسْم مسار العقْد المُنتهي بالعام 2015.

ليس ثمّة سببٌ يُذكَر للاحتفال. صحيحٌ أنّ بعضَ التّقدُّمات الهامّة في التّنمية البشريّة قد سُجِّلت منذ التوقيع على الإعلان، حيث تراجعَت الفاقةُ وتحسَّنَت المؤشّراتُ الاجتماعيّة؛ كما وفَّرت الأهدافُ نقطةً مركزيّة للاهتمامات الدوّلية، واضعةً التنميةَ ومكافحةَ الفقر على جدول الأعمال الدوَّليّ بأسلوبٍ بدا تَخيُّلُه متعذِّراً قبل ذلك بعشرة أعوام. فقد تميّز عام 2005 بحملةٍ كونيّةٍ غير مسبُوقة، مخصَّصة لجعْل الفقر أثراً من الماضي. وبالفعل، ظهرت سمةُ هذه الحملة بتقدُّم في المعونة وتخفيف أعباء الدُّيون؛ خلال مؤتمر القمة لمجموعة الاقتصاديّات الصناعيّة الرئيسيّة الثماني. والعبرةُ في ذلك أنّ بإمكان التّعبئة العامّة، المدعومة بحُجج قويّة، أن تغيِّر العالم.

على الرّغم من ذلك، وفيما تستعدّ الحكوماتُ لمؤتمر قمّة الأمم المتحدة عام 2005، يشكِّل التَّقريرُ الإجماليّ

هذه هي الفرصةُ المُوَاتيةُ لإثباتِ أنّ إعلانَ الألفيّة ليس مجرّدَ وعْدٍ على الورق، وإنما هو الْتزامٌ بالتغيير

عن سيْر التقدُّم قراءةً مسبِّبةً للاكتئاب. فمعظمُ البلدان ليست على المسار المطلوب لمُعظم الأهداف الإنمائيّة؛ كما أنّ التّنميةَ البشريّة تتعثّر في بعض المجالات الرئيسيّة، وأنواعَ اللّامساواة الحادَّة أصلاً آخذةٌ في الاتّساع. طبْعاً، من الممكن إيجادُ صياغاتٍ ديبلوماسيّة واصطلاحاتٍ مهذَّبةٍ متنوِّعة لوصْف التّباعُد بين التقدُّم في التنمية البشريّة وبين الطّموح المعلَن عنه في إعلان الألفيّة؛ ولكن، يجب عدمُ السّماح لأيٍّ منها بحجْب حقيقةٍ بسيطة؛ وهي أنّ الوعدَ لفقراء العالم يُنتَهك.

يتّسم العام 2005 بأنه مفترَقُ طُرُقٍ؛ تواجَه فيه الحكوماتُ بوُجوب اتّخاذ القرار، الذي من خياراته اغتنامُ الفرصة لجعْل هذه السنة بدايةَ «عقْدٍ للتّنمية». وإذا وُضعت الاستثماراتُ والسياساتُ المستلزَمةُ لإنجاز أهداف التنمية للألفية في موقعها الصحيح اليوم، فإنّ الوقتَ لم يفُت بعدُ للوفاء بوعْد إعلان الألفيّة – لكنّ الوقتَ آخذٌ في النَّفاد. ويوفِّر مؤتمرُ قمّة الأمم المتحدة فرصةً حاسمة لتبنّي خُطط العمل الجَسُورة؛ المتطلَّبة ليس فقط للرُّجوع إلى المسار نحو أهداف العام 2015، وإنّما أيضاً للتغلُّب على أشكال اللّامساواة العميقة الغَوْر التي تُقسِّم الأمم، وصَوْغ نسَقٍ جديد من العَوْلمة أكثرَ عدلاً.

أما الخِيارُ الآخَر فيتمثّل في مواصلة العمل من منطلَق أنّ كلَّ شيء على ما يُرام، وجعْل 2005 العامَ الذي يُنكَث فيه تعهُّدُ إعلان الألفيّة. ومن نتائج هذا الخِيار أنّ الجيلَ الحاليّ من القادة السّياسيِّين سوف يدخل التّاريخ بوصْفه الجيلَ الذي سمح بإفشال الأهداف الإنمائيّة للألفيّة إبّان سهَره على إنجازها. وعِوَضاً عن التقدُّم بإجراءاتٍ عمليّة، يُمكنُ لمؤتمر قمّة الأمم المتحدة التقدُّمُ بسلسلةٍ جديدة من الإعلانات الطنّانة؛ مع تبرُّع البلدان الغنية بمزيدٍ من الأقوال دُونما أيِّ أفعال. ولسَوف تكون لمثْل هذه النّتيجة عواقبُ واضحةٌ على فقراء العالم؛ لكنّها، في عالمٍ من تَزايُد المَخاطر والفرَص المترابطة، سوف تعرِّض للخطَر أيضاً أوضاعَ الأمن والسلام والازدهار العالمية.

يوفِّر مؤتمرُ القمّة هذا العام فرصةً بالغةَ الأهميَّة للحكومات المُوقِّعة على إعلان الألفيّة كي تُظهر أنها جادّةٌ في ما تقول – وأنها قادرةٌ على الإقلاع عن التّصرُّف «كأنّ كلَّ شيءٍ على ما يُرام». فهذه هي الفرصةُ المُوَاتيةُ لإثبات أنّ إعلانَ الألفيّة ليس مجرّدَ وعْدٍ على الورق، وإنما هو الْتزامٌ بالتغيير. ومؤتمرُ القمّة هو الفرصةُ المُتاحة لتعبئة موارد الاستثمار وتطوير الخُطط، المستلزَمة لبناء دفاعاتٍ قادرةٍ على وقْف الموجة المدِّيّة للفاقة العالميّة. وكلُّ ما تدعو إليه الحاجة، هو الإرادةُ السِّياسيّة للعمل وفْقَ الرّؤية التي حدَّدَت الحكوماتُ معالِمَها قبل خمسة أعوام.

تقريرُ التّنمية البشريّة للعام 2005

يدور هذا التقريرُ حول حجْم التّحدِّي الذي يواجه العالمَ في مستهلّ العدِّ التّنازُلي للسنوات العشر الباقية حتى العام 2015، ويتمَحْور حول ما يمكن للحكومات في البلدان الغنيّة أن تفعله للوفاء بجانبها من صفقة الشَّراكة الكوْنيّة. هذا لا يعني ضِمْناً أنّ حكومات البلدان النّاميّة خلْوٌ من المسؤوليّة، لأنّ لديها، على نقيض ذلك، مسؤوليّةً أوّليّة؛ إذْ لا يمكن لأيِّ حجم من التّعاون الدّوليّ أن يعوِّض عمّا تفعله حكوماتٌ تُقصِّر عن وضْع التنمية البشريّة في صدر أولويّاتها، أو عن احترام حقوق الإنسان، أو عن معالجة اللّامساواة، أو عن استئصال الفساد. ولكنْ من دون الالْتزام مجدَّداً بالتّعاون المدعوم بالإجراءات العمليّة، سوف تُفوَّت الأهدافُ الإنمائيّة – وسيتذكَّر التّاريخُ إعلانَ الألفيّة كمجرَّد مجموعةٍ أخرى من الوعود الجَوفاء.

نركِّز في هذا التقرير على ثلاث ركائزَ للتّعاون، يستلزم كلٌّ منها التّرميمَ على نحوٍ عاجل. الرَّكيزةُ الأولى هي المساعداتُ الإنمائيّة، حيث تُشكِّل المعونةُ الدوليّة استثماراً أساسياً في التنمية البشرية. ويُمكن قياسُ عائدات ذاك الاستثمار من زاوية القدرات البشريّة الكامنة؛ عندما يُطلَق لها العِنانُ بتفادي الأمراض والوفيات الممكنِ تلافيها، وتوفير التَّعليم لجميع الأطفال، والتغلُّب على مختلف أنواع اللّامساواة بين الجنسَين، وخلْق الأوضاع الكفيلة بنُموٍّ اقتصاديٍّ مستدام. في الوقت الرّاهن، تعاني المساعداتُ الإنمائيّة من مشكلتين؛ هما النَّقصُ المُزمن في التّمويل، والنّوعيةُ الرّديئة. وقد حدثت تحسُّناتٌ على هاتين الجبهتَين كِلتَيهما، غير أنه ما زال هناك قدْرٌ كبير ممّا ينبغي فعلُه لسدِّ الفجوات في تمويل الأهداف، وتحسين مَردُود القيمة.

الرّكيزةُ الثانية هي التّجارةُ الدوّليّة؛ إذْ يُمكن للتِّجارة، في الأوضاع الصحيحة، أن تكون بمثابة حفّازةٍ قويّة للتنمية البشريّة. وكانت «جولةُ التّنمية» في الدّوحة التي أطلقت إبّان محادثات منظمة التّجارة العالميّة عام 2001، قد وفَّرت لحكومات البلدان الغنيّة فرصةَ خلْق تلك الأوضاع؛ لكنّ أربعَ سنوات انْقضَت دُونما تحقيق أيِّ شيءٍ ذي مغزًى. فالسياساتُ التّجاريّة للبلدان الغنيّة تحرم البلدانَ الفقيرة والفقراءَ من

حصّةٍ عادلة في الازدهار العالميّ – وتتحدّى الالتزامَ المعقودَ في إعلان الألفيّة – علْماً بأنّ للتّجارة إمكانيّةً، تفوق ما للمعونات إلى حدٍّ كبير، كي تزيد حصّةَ أفقر بلدان العالم وشعوبه من الازدهار الكوْنيّ. فتقييدُ تلك الطاقة الكامنة، عبْر سياساتٍ تجارية غيرِ منصفة، يتناقض مع الالتزام بالأهداف الإنمائيّة للألفيّة. أكثرُ من ذلك، فإنه جائرٌ ونفاقيّ.

ثالثةُ ركائز التّعاون هي الأمن، لأنّ النّزاعات العُنْفيّةَ تُفسد حياةَ مئات الملايين من بَني البشر؛ كما أنها مصدرٌ لانتهاكات حقوق الإنسان بانْتظام، وعائقٌ في وجه التقدُّم نحو أهداف التّنمية للألفيّة. وقد تغيَّرَت طبيعةُ النّزاعات، وبرزت تهديداتٌ جديدة للأمن الجَماعيّ. ففي عالمٍ متزايدِ الارتباط، لا مفرَّ من أنّ هذه المَخاطرَ؛ التي يُكوِّنها فشلٌ في منْع النّزاع، أو في اغتنام الفرَص المُتاحة للسَّلام؛ سوف تعبر الحدودَ القوميّة. ويمكن للتّعاون الدوّلي الأكثرِ فعّاليّةً أن يساعد في إزالة الحاجز الذي أقامته النّزاعاتُ العُنْفيّة أمام التقدُّم نحو الأهداف؛ خالقاً بذلك الظُّروفَ الملائمة لتسريع عجلة التّنمية البشريّة والأمن الحقيقيّ.

ومن الضّروريّ أن تُرمَّم كلٌّ من هذه الرَّكائز الثلاث للتّعاون الدّولي في وقتٍ واحد، لأنّ الفشلَ في أيِّ مجالٍ واحد سوف يقوِّض الأساسات التي يُبنى عليها التقدُّم المُقبل. فالقوانينُ الأكثرُ فعّاليّةً للتّجارة الدّولية لن تكون لها أيُّ أهميّة تُذكَر لدى بلدانٍ يصُدُّ فيها النّزاعُ العُنْفيّ فُرَصَ المشاركة في التّجارة؛ كما أنّ زيادةَ المعونة من دون قوانينَ تجاريّةٍ أكثرَ عدالةً سوف تُعطي نتائجَ أقلَّ من مُثْلى. أضف إلى ذلك، أنّ السَّلامَ؛ من دون احتمالات التحسُّنِ في رفاه الإنسان وتخفيض الفقر التي يمكن توفيرُها عبْر المعونة والتّجارة؛ سوف يظلّ كيْنونةً هشّة.

حالةُ التّنمية البشريّة

قبْل خمسَ عشرةَ سنةً، تطلّع **تقريرُ التنميّة البشريّة** الأوّلُ قُدُماً إلى عقْدٍ من التقدُّم المُتسارع؛ وتنبّأ، متفائلاً، بأنّ «تسعينات القرن العشرين تتطوَّر كعَقْدٍ للتّنمية البشريّة، لأنه نادراً ما وُجِد مثلُ هذا الإجماع على الأهداف الحقيقيّة لاسْتراتيجيّات التّنمية». اليومَ، مثْلما في العام 1990، ثمّةَ إجماعٌ أيضاً على التّنمية؛ وهو الإجماعُ الذي عُبِّر عنه بقوّة في تقريرَي مشروع الأمم المتّحدة للألفيّة، والمفوَّضيّة لأجل أفريقيا التي ترعاها المملكةُ المتّحدة. لكنّ الإجماعَ، لسُوء الحظّ، لم يُنتِج حتى الآن إجراءاتٍ عمليّة – كما أنّ هناك دلائلَ عن العقْد المقبل تُنذِر بالسُّوء. فثمّة خطرٌ حقيقيّ من أنّ الأعوامَ العشرةَ المقبلة، شأنُها في ذلك شأنُ السّنواتَ الخمسَ عشرةَ المنصرمة، سوف تقدِّم للتنمية البشريّة أقلّ بكثيرٍ ممّا يعِدُ به التّوافُقُ الجديد.

لقد تحقَّق الكثيرُ منذ أوّل تقارير التنمية البشريّة. فأبناءُ البلدان النّامية هم في المتوسِّط أحسنُ صحّةً، وأفضلُ علْماً، وأقلُّ افتقاراً – وعلى الأرجح أنهم سيعيشون في ديموقراطيّاتٍ متعدِّدة الأحزاب. فمنذُ سنة 1990، ازداد متوسِّطُ العمر المتوقَّع في البلدان النامية عامَين؛ وانْخفض مجموعُ وفيات الأطفال سنوياً بمليونين، وقَلَّ عددُ الأطفال خارج المدرسة بثلاثين مليوناً، ونجا ما يزيد على 130 مليونَ إنسان من براثن الفقر المدقِع.

من الواجب ألاَّ يُستهان بهذه المكاسب للتنمية البشريّة، ولا أن يُبالَغ فيها. ففي سنة 2003، سجَّل 18 بلداً بمجموع سكّانيّ يبلغ 460 مليوناً علاماتٍ على دليل التنمية البشريّة أقلَّ ممّا كانت عليه عام 1990 – ما يُمثِّل ارتداداً لا سابقَ له. وفي وسط اقتصادٍ عالميٍّ متزايدِ الازدهار، يموت عشرةُ ملايين وسبعُمئة ألف طفلٍ كلَّ عام قبل بلوغهم سنَّ الخامسة؛ ويعيش أكثرُ من مليار/بليون إنسان في فاقةٍ مُذِلَّة بأقلَّ من دولارٍ واحد للفرد في اليوم. وقد أحدثَ وباءُ فيروس نقْص المناعة البشريّة/متلازمةِ نقص المناعة المكتسَب (الآيْدز/السِّيدا) أفدحَ ارتدادٍ منفرد في تاريخ التنمية البشريّة؛ حيث أودى عام 2003 بحياة ثلاثة ملايين إنسان، وخلَّف خمسةَ ملايينَ آخرين مصابينَ بالمرض، كما يَتَّم ملايينَ الأطفال.

يُكوِّن الانْدماجُ العَوْلميُّ ترابُطاتٍ أكثرَ تعمُّقاً بين البلدان. فعَلى الصَّعيد الاقتصاديّ، تتقلَّص المساحةُ بين النّاس والبلدان على نحوٍ متسارِع؛ فيما تُوصِل التجارةُ والتِّقانةُ والاستثمارات جميعَ البلدان، بعضَها ببعْض، في شبكةٍ من الاعتماد المتبادَل. غير أنّ مساحةَ التنمية البشريّة بين البلدان موْسومةٌ بأنواعٍ من اللّامساواة العميقة الغَوْر، والآخذة في الاتِّساع أحياناً، من حيثُ الدَّخلُ والفرَصُ الحياتيّة. فَخُمْسُ بَني البشر يعيشون في بلدانٍ يستهين الكُثْر فيها بإنفاق دولارَين يومياً على فنجانٍ من قهوة الكابُّوتْشينو؛ فيما يبقى خمْسٌ آخَرُ من البشر على قيْد الحياة بأقلَّ من دولارٍ واحد في اليوم، ويعيشون في بلدانٍ يموت الأطفالُ فيها بسبب العوَز إلى ناموسيّةٍ بسيطة تَقي من البَعوض.

مع بداية القرن الواحد والعشرين، نعيش في عالمٍ منقسِمٍ، يُمثِّل حجمُ الانقسام فيه تحدِّياتٍ أساسيةً للمجتمع

ثمّة خطرٌ حقيقيّ من أنّ الأعوامَ العشرةَ المقبلة، شأنُها في ذلك شأنُ السّنواتَ الخمسَ عشرةَ المنصرمة، سوف تقدِّم للتنمية البشريّة أقلّ بكثيرٍ ممّا وُعِدَ به

يَفوق مجموعُ الدَّخل لأغنى 500 إنسان في العالم دخْلَ أفقرِ 416 مليوناً من أبنائه

البشريِّ العالميّ؛ جزءٌ منها أخلاقيٌّ ومعنويّ. وبِحسَب تعبير نيلسون مانديلا في عام 2005، فإنّ «الفاقةَ الهائلة واللّامساواةَ الفاحِشة هما في عصْرنا الحاضر – العصْرِ الذي يفاخِر فيه العالمُ بتقدُّمات مثيرة في العلوم، والتِّقانة، والصِّنّاعة، وتَراكُم الثَّروة – بَليَّتانِ رهيبتان إلى حدٍّ وجوب تصنيفهما، جنْباً إلى جنْبٍ مع العبوديّة والفصْل العُنصريّ (الأبارتْهايد)، شَرَّيْنِ اجتماعيَّيْن.» ومن المستطاع قهْرُ البَليَّتَين التَّوأمين، الفاقةِ واللّامساواة؛ لكنّ التقدُّمَ يتَّسِم بالتعثُّر والتَّفاوُت.

إنّ للبلدان الغنيّة، وللفقيرة أيضاً، مصلحةً في تغيير هذه الصُّورة؛ كما أنّ تخفيضَ الفارق الكبير في الثَّروات والفُرَص المُتاحة التي تُقسِّم المجتمعَ البشريّ ليس مكْسَبَ فئةٍ يستلزم خسارةً موازية من فئةٍ أخرى. فإتاحةُ الفرَص للناس في البلدان الفقيرة كي يعيشوا حياةً مديدةً وصحِّية، ويؤمِّنوا لأطفالهم تعليماً لائقاً، وينجوا من الفاقة، لن تقلِّل من رخاء الآخرين في البلدان الغنيّة؛ وإنّما، على النَّقيض من ذلك، ستُساعد في بناء ازدهارٍ متشارَك وتعزيزِ أمننا الجماعيّ. ففي عالمنا المترابِط، يكون أيُّ مستقبلٍ مبنيٍّ على أسُس الفاقة الواسعة النِّطاق وسَط الوفرة غيرَ فعّالٍ اقتصادياً، وليس قابلاً للاستدامة سياسياً، ومن المتعذِّر تبريرُه أخلاقياً.

من بين أكثرِ أنواع اللّامساواة الأساسيّة، هي تلك الفجواتُ في متوسّط الأعمار المتوقَّعة؛ حيث فرصةُ عيْش الإنسان في زامبيا اليوم إلى عمر الثّلاثين أقلُّ ممّا كانت عليه لإنسانٍ وُلد في إنكلترا عام 1840 – والفجوةُ آخذةٌ في الاتِّساع، مع احتلال مرض الآيدز/السِّيدا لبَّ المشكلة. ففي أوروبا، كانت الصَّدمةُ الدِّيموغرافيّةُ الأفدحُ منذ تفشِّي «الطّاعون الأسْود» تلك التي عانَتْها فرنسا إبّان الحرب العالميّة الأولى؛ حيث هبط متوسِّطُ العمر المتوقَّع 16 سنة. بالمقارَنة، تواجِه بُوتْسوانا هبوطاً في هذا المتوسِّط يبلغ 31 سنة؛ يُلحِقه بها مرضُ الآيدز/السِّيدا. وبالإضافة إلى هذه الأثمان البشريّة المباشِرة، يدمِّر الآيدز/السِّيدا البِنيةَ التّحتيّة الاجتماعيّةَ والاقتصاديّة التي يعتمد عليها الإبلال. صحيحٌ أنّ ما من علاجٍ شافٍ لهذا المرض حتى الآن؛ غير أنه كان من الممكن فعلاً إنقاذُ ملايين الأرواح، لو أنّ المجتمعَ الدوليّ لم ينتظر لحين تطوُّر تهديدٍ خطير إلى أزمةٍ مكتمِلة النُّمو.

ليس هناك مؤشِّرٌ على التَّباعُد بين الفرَص المُتاحة للتّنمية البشريّة، أشدُّ اسْتحواذاً على الانتباه، من وفيات الأطفال. فمعدَّلاتُ الوفاة بين أطفال العالم تتراجع، لكنّ الاتِّجاهَ يتباطأ – فيما الفجوةُ بين البلدان الغنيّة والفقيرة تتعاظَم. وهذا مجالٌ تُكلِّف فيه الاتِّجاهاتُ المتباطئةُ أرواحاً؛ إذ لو اسْتُديم تَقدُّمُ الثمانينات منذ العام 1990، لكان عددُ وفيات الأطفال هذه السَّنة أقلَّ بمليون ومئتَي ألف. وتتَحمَّل أفريقيا جنوبُ الصَّحراء نسبةً متصاعِدة من وفيات الطُّفولة، حيث تُمثِّل المنطقةُ 20٪ من ولادات العالم و44٪ من وفيات أطفاله؛ غير أنّ تباطؤَ التقدُّم يمتدّ إلى أبعدَ من أفريقيا جنوبِ الصحراء. فبَعضُ «قصص النّجاح» الأكثرِ وضوحاً للعَوْلمة – بما في ذلك الصِّينُ والهند – تُقصِّر عن ترجمة تكوين الثّروات وتَزايُد المداخيل إلى تخفيضٍ مسرَّعٍ لوفيات الأطفال. لذا، فإنّ الفجوةَ بين خلْق الثروة، وبين هذا المؤشِّر البالغِ الأهميّة للتنمية البشريّة، آخذةٌ في الاتِّساع. وتُمثِّل اللّامساواةُ العميقةُ الجذور في التنمية البشريّة لُبَّ المشكلة.

في غضون ذلك، تستمرّ المناظراتُ محتدمةً حول اتِّجاهات التّوزيع في الدَّخل العالميّ؛ غير أنّ الأمرَ الأقلَّ عُرْضةً للمناقشة هو الحجمُ الفعلي للّامساواة. فمجموعُ الدَّخل لأغنى 500 إنسانٍ في العالم يَفوق دخْلَ أفقرِ 416 مليوناً من أبنائه. وفضْلاً عن طرَفَيّ النَّقيض هذَين، فإنّ 2500 مليونِ إنسان – يُكوِّنون 40٪ من سكّان العالم – يعيش الواحدُ منهم بأقلَّ من دولارَين في اليوم ولا يحقِّقون سوى 5٪ من الدَّخل العالميِّ الشّامل؛ في حين أن أغنى 10٪، يعيشون بأجمعهم تقريباً في بلدان الدَّخل المرتفع، يحقِّقون 54٪.

ومن النتائج الواضحة للّامساواة العالميّة المفرطة، أنه يُمكن حتّى لأبسط التَّوزيعات من الأعلى إلى الأدنى أن تُحدِث تأثيراتٍ مثيرةً في الفاقة. وباسْتعمالنا قاعدةَ بياناتٍ للدَّخل العالميّ، نقدِّر أنّ إبعادَ مليار إنسانٍ يعيشون بأقلّ من دولارٍ في اليوم، عن عتبة الفقر المُدقِع، يُكلِّف 300 مليار دولار – وهو مبلغٌ يمثِّل واحداً وستّةَ أعشار الواحد في المئة من دخْل أغنى عشرةٍ في المئة من سكّان العالم. بالطّبع، يُمثِّل هذا المبلغُ عمليّةَ تحويلٍ غيرَ متغيِّرة؛ في حين أنّ تحقيقَ تخفيضٍ مستديم للفقر يستلزم عمليّاتٍ متميِّزةً بالتغيُّر المستمرّ، يمكن من خلالها للبلدان والشّعوب الفقيرة إنتاجُ ما يكفي لإخراج نفسها من الحرمان الفائق. لكنّ من شأن ازدياد الإنصاف في عالمنا اللّامُتساوي إلى حدٍّ كبير توفيرَ حفّازٍ قويّ لتخفيض الفقر وتحقيق التقدُّم باتجاه أهداف التنمية للألفيّة.

ما هي المعاني الضِّمنيةُ لمسار التّنمية البشريّة العالميّة الرَّاهن، في ما يتعلّق بالأهداف الإنمائيّة للألفيّة؟ نحاول الردَّ على هذا السّؤال باسْتخدام بياناتٍ على مستوى البلدان لنستشرِف الموقعَ الذي سيكون عليه العالم، بحلول العام 2015، في ما يتعلَّق ببعض الأهداف الرئيسيّة. غير أنَّ الصُّورةَ النّاجمةَ عن ذلك غيرُ مشجِّعة – إذْ ستحدث فجوةٌ كبيرة بين غايات أهداف التَّنمية للألفيّة ونتائجها، في ما لو استمرَّت الاتّجاهاتُ الرّاهنةُ على حالها. ويُمكن التعبيرُ عن تلك الثّغرات بإحصائيّات، لكنّ وراء الاحصائيّات أرواحَ أُناسٍ عاديِّين وآمالَهم. صحيحٌ أنَّ الأعدادَ وحدَها لا تستطيع إطلاقاً الإلمامَ بالأثمان البشريّة، لكنّ اسْتشرافَنا للعام 2015 يوفِّر مؤشِّراً على حجْم هذه الأثمان. فمِن بين التَّداعيات لمواصلة المسار الرَّاهن، بالنِّسبة إلى البلدان النّامية :

- أنّ الهدفَ الإنمائيّ للألفيّة بتخفيض وفيات الأطفال سوف يُقصِّر عن بلوغ غايته بأربعة ملايين و400 ألف وفاةٍ ممكنةِ التَّفادي في العام 2015 – وهو رقمٌ يوازي ثلاثةَ أضعاف العدد الكلّي لسكّان طوكيو ولندن ونيويورك، ممّن هم دونَ الخامسة. وفي خلال الأعوام العشرة المقبلة، سيبلغ حجمُ الهوَّة بين الغاية المرجوَّة والاتجاه الرَّاهن أكثرَ من 41 مليونَ طفلٍ؛ سوف يموتون قبل بلوغهم الخامسةَ من العمر، بسبب أيْسر جميع الأمراض قابليّةً للعلاج: الفقر. وهذه حصيلةٌ يَصعب انْسجامُها مع تعهُّد إعلان الألفيّة بحماية أطفال العالم.
- وأنّ الهوَّةَ القائمة بين مرمى الأهداف بتخفيض الفقر إلى النِّصف وبين النّتائج المقدَّرة بحلول سنة 2015، تساوي 380 مليونَ إنسانٍ آخر يعيشون بأقلَّ من دولارٍ واحد في اليوم.
- وأنّ الاتّجاهاتِ الرَّاهنةَ سوف تُخطئ مرمى أهداف التنمية للألفيّة إلى تأمين التعليم الإبتدائي للجميع بحلول سنة 2015، إذْ سيبقى 47 مليونَ طفلٍ خارج المدرسة بحلول ذلك العام.

إنّ هذه اسْتشرافاتٌ بسيطةٌ مستقبليّة للاتِّجاهات الحاليّة – والاتِّجاهاتُ ليست قدَراً؛ لأنّ أداءَ الماضي، كما في القول المأثور للسُّوق الماليّة، ليس مرشِداً إلى نتائج المستقبل. وهذه أخبارٌ طيِّبةٌ لا لبْسَ فيها بالنِّسبة إلى الأهداف الإنمائيّة للألفيّة، التي «يمكن إنجازُ[ها] بحلول العام 2015 – ولكنْ، فقط، إذا تخلّى جميعُ المعنيِّين بالأمر عن فكرة أنّ كلَّ شيءٍ على ما يُرام، وعملوا منذ الآن على زيادة العمل وتسريعه جذْرياً»؛ كما يقول الأمينُ العامّ للأمم المتّحدة. فقد أظهر بعضُ أفقر بلدان العالم – بما في ذلك أوغندا وبنغلاديش وفيتنام – أنّ التقدُّمَ المُتسارِعَ أمرٌ ممكن؛ لكنّ على البلدان الغنيّة تقديمَ يَد المساعدة في دفْع النَّفقات الاستهلاليّة لإطلاق تنميةٍ بشريّة في مختلف أرجاء الكرة الأرضيّة.

وفيما تستعدّ الحكوماتُ لمؤتمر قمّة الأمم المتّحدة عام 2005، تُطلق الاستشرافاتُ لسنة 2015 إنذاراً واضحاً. فالعالمُ، بصراحةٍ فجَّة، متَّجهٌ إلى كارثةٍ في التّنمية البشريّة، كما تدلُّ على ذلك معالمُ كثيفة؛ وأنّ أثمانَ هذه الكارثة سوف تُحسَب بوفياتٍ يُمكن تلافيها، وأطفالٍ خارج المدرسة، وفُرَصٍ ضائعة لتخفيض الفقر. ومن الممكن تجنُّبُ هذه الكارثة بقدْر ما يُمكن التنبُّؤ به، إذا واصَل العالمُ مسارَه الحالي. أمّا إذا كانت الحكوماتُ جادَّةً في الْتزامها بالإهداف الإنمائيّة، فإن العملَ بموجب أنّ كلَّ شيءٍ على ما يُرام ليس خياراً مُتاحاً. ويُوفِّر مؤتمرُ قمّة الأمم المتحدة لعام 2005 فرصةً مُواتية لتخطيط مسارٍ جديد، للعقْد المقبل.

لِمَ تهُمُّنا اللاّمساواة

تتّسم الفجواتُ في التّنمية البشريّة داخل البلدان بأنها صارخةٌ مثْلما هي عليه بين البلدان. وتعكس هذه الفجواتُ صورةَ الفُرَص اللاّمتساوية – حيث يُمنَع أناسٌ من إحراز تقدُّم؛ بسبب جنْسهم، أو هويَّتهم الجماعيّة، أو ثروتهم، أو مكانهم. ومثْلُ هذه اللاّمساواة جائرةٌ؛ بل إنها أيضاً مهدرةٌ للطّاقات اقتصادياً، ومُزعزعةٌ للاستقرار اجتماعياً. فالتّغلُّبُ على القوى البنْيويّة التي تخلق اللاّمساواةَ المُفرطة وتؤبِّدها هو أحدُ أكثر المسالك فعّاليّةً للانتصار على الفقر المُدقِع، وتعزيز رفاهة المجتمع، وتسريع عجلة التقدُّم نحو أهداف التّنمية للألفيّة.

تُمثِّل الأهدافُ الإنمائيّةُ ذاتُها تعبيراً حيوياً عن مرمًى دوليّ متجذِّرٍ في الالتزام بحقوق الإنسان الأساسيّة. وهذه الحقوق – في التعلُّم، والمساواة بين الجنسين، والتّبقّي في عمْر الطفولة، ومستوى معيشةٍ لائق – شاملةٌ بطبيعتها. لذا، ينبغي للتقدُّم باتجاه الأهداف الإنمائية أن يكون للجميع؛ بصرْف النّظر عن دخْلهم العائلي، أو جنْسهم، أو مكانهم. غير أنّ الحكومات تقيس التقدّمَ بالإحالة إلى المعدَّلات الوسَطيّة القوميّة التي يُمكن أن تحجُب اللاّمساواة العميقةَ في التقدّم، المتجذِّرةَ في تفاوُتاتٍ قائمة على الثّروة والجنس والهُويَّة الجَماعيّة وعناصرَ أخرى.

إنّ الهدفَ الإنمائيّ للألفيّة بتخفيض وفيات الأطفال سوف يُقصِّر عن بلوغ غايته بأربعة ملايين و400 ألف وفاةٍ ممكنةِ التَّفادي في العام 2015

ثمّة 130 ألفَ حياةٍ فتيّة تُفقَد سنوياً في الهند بسبب حرمانٍ حاصلٍ لمجرَّد الولادة باثنتَين من الصِّبغِيّات السِّينيّة

كما يُبيَّن في هذا التّقرير، يؤدّي الفشلُ في معالجة الأنواع المفرطة من اللّامساواة دورَ الكابح للتقدّم نحو إنجاز الأهداف الإنمائيّة. ففي العديد من الأهداف، يتخلّف الفقراءُ والمحرومون وراء الرَّكْب؛ حيث تدلُّ تحليلاتٌ عبْر البلدان على أنّ معدّلات وفيات الأطفال بين الخُمْس الأفقر من السكّان تتراجع بأقلَّ من نصْف ما هو عليه معدّلُ العالم ككُلّ. ولأنّ الخُمْسَ الأفقر يُكوِّن نسبةً كبيرة على نحوٍ غير متناسب من وفيات الأطفال، فإنّ هذا الأمرَ يُبطئ المعدَّلَ الإجماليّ للتقدّم نحو أهداف التنمية للألفيّة. ومن شأن خلْق الظّروف التي يستطيع الفقراءُ بموجبها أن يَلحَقوا بغَيرهم، كجزءٍ من تقدُّم إجماليّ في التنمية البشريّة، أن يُعطي الأهدافَ زخْماً جديداً فعّالاً؛ فيما يُعالِج في الوقت عينه أحدَ مُسبِّبات الظُّلم الاجتماعيّ.

تخلُق طبقاتُ اللّامساواة المُضاعَفةُ والمُتشابكة أنواعاً من الحرمان تتعقَّب النّاسَ طوالَ حياتهم، حيث تشهد بلدانٌ يعيش فيها ما يزيد على 80٪ من سكّان العالم تَزايُدَ أشكالِ اللّامساواة في الدَّخل. وللّامساواة في هذا البُعد أهميّتُها، لأسبابٍ منها التّرابُطُ بين أنماط التّوزيع ومستويات الفقر. ففي البرازيل، المرتفعةِ اللّامساواة والمتوسِّطةِ الدّخل، يفُوق متوسِّطُ الدَّخل نظيرَه في فيتنامَ المنخفضةِ اللّامساواة والدَّخل بثلاث مرّات؛ غير أنّ مداخيلَ أفقر 10٪ من البرازيليِّين أدنى ممّا هي عليه لنُظَرائهم الفيتْناميِّين. ومعروفٌ أنّ المستويات المرتفعةَ من اللّامساواة في الدَّخل سيِّئةٌ للنُّموّ، وتُضعف معدَّلَ السّرعة في تحويل النُّمو إلى تخفيضٍ للفقر؛ إذ تُقلِّص حجمَ الفطيرة الاقتصاديّة، وحجمَ الشّريحة التي يقتطعها الفقراء.

وتتفاعَل مظاهرُ اللّامساواة في الدَّخل مع مثيلاتها في فُرَصٍ حياتيّةٍ أخرى. فولادةُ المرء لأُسْرةٍ معيشيّة فقيرة تُقلِّل حظوظَه الحياتيّة؛ وفي بعض الحالات، تُقلِّل حظوظَه في البقاء على قيْد الحياة. ويُرجَّح أن تكون نسبةُ وفاة أطفال الخُمْس الأفقر بين أُسَر السَّنغال أو غانا قبل بلوغهم الخامسة أعلى ممّا هي لنظرائهم بين الخُمْس الأغنى، بمرّتَين إلى ثلاث مرّات؛ فيما تتعقَّب المحروميّةُ ضحاياها طوال أعمارهم. فَحُظوظُ الفقيرات أقلُّ من حظوظ غيرهنَّ في التعلُّم؛ وتلقّي الرِّعاية إبّان الحمْل؛ وبقاءِ أولادهنَّ على قيْد الحياة أو اسْتكمالِ دراستهم؛ الأمرُ الذي يؤبِّد دورةً من الحرمان تنتقل من جيلٍ إلى آخَر. غير أنّ اللّامساواةَ في الفرَص الحياتيّة الأساسيّة لا تقتصر على البلدان الفقيرة؛ إذْ تعكِس النتائجُ الصحيّة في الولايات المتّحدة – أغنى بلدٍ في العالم – صورةَ شتّى أشكال اللّامساواة الحادّة، القائمة على أساس الثَّروة والعِرْق؛ كما أنّ التّفاوُتات المَناطقيّةَ داخل البلدان تُكوِّن مصدراً آخر للّامساواة. فَخُطوطُ الصَّدْع الحاصل في التّنمية البشريّة تفصل الأريافَ عن المدن، والمناطقَ الفقيرة عن الغنيّة، ضِمْن البلد الواحد. في بعض ولايات المكسيك، مثلاً، تُضاهي معدَّلاتُ الإلمام بالقراءة والكتابة ما هي عليه في بلدان الدَّخل العالي؛ في حين أنّ هذه المعدَّلات بين صفوف النِّساء في بلديّاتٍ ذات غالبيّةٍ من السكّان الأصليّين الرِّيفيِّين، ضِمْن ولايات حزام الفقر الجنوبيّة مثْل غْويرارُو، توازي تقريباً معدَّلاتها في مالي.

تُمثِّل اللّامساواةُ الجُنُوسيّةُ أحدَ أقوى المؤشِّرات في العالم على المحروميّة، التي تبدأ منذ الولادة. ويصحُّ هذا الأمرُ على نحوٍ خاصٍّ في جنوب آسيا، حيث يَشهد على حجْم المشكلة فيها ذاك العددُ الكبير من «المفقودات». ففي الهند، يبلغ معدَّلُ وفيات الأطفال من عامهم الأول إلى الخامس 50٪ بين الإناث أكثرَ منه بين الذّكور – بتعبيرٍ مختلف، ثمّة 130 ألفَ حياةٍ فتيّة تُفقَد سنوياً بسبب حرمانٍ حاصلٍ لمجرَّد الولادة باثنتَين من الصِّبغِيّات السِّينيّة. وفي باكستان، يمكن لإحداث التّكافؤ الجُنُوسيّ في الحضور المدرسيّ أن يُضيف مليونَي بنتٍ إلى الممنوحات فرصةَ تلَقّي العلْم.

إنّ تخفيضَ اللّامساواة في توزيع الفرَص المُواتية للتّنمية البشريّة هامٌّ لأسبابٍ ذاتيّة، وجديرٌ بكَوْنه أوْلويّةً في السّياسات العامّة؛ كما من شأنه أن يكون فعّالاً في تسريع التقدُّم نحو أهداف التّنمية للألفيّة. فالمتوقّعُ من ردْم الهوّة في وفيات الطُّفولة، بين الخُمْسَين الأغنى والأفقر، أن يُخفِّض وفيات الأطفال بنسبةٍ تقرُب من ثُلُثَيها؛ منقذاً بذلك حياةَ ما يزيد على ستّة ملايين طفلٍ في السنّة – ومُعيداً العالمَ إلى المسار الصحيح لإنجاز غاية الهدف المتمثِّلة بتخفيض معدَّلات وفيات الأطفال إلى الثُّلث.

ويستطيع توزيعُ الدَّخل الأكثرُ إنصافاً أن يكون بمثابة حفّازٍ قويّ على التَّسريع في تخفيض الفقر. للدّلالة على ذلك، نستخدم هنا مُسُوحاً عن دخْل الأُسَر المعيشيّة وإنفاقها لمُحاكاة تأثير نمَطٍ من النُّموّ؛ يحصل فيه الفقراءُ من النُّموّ المستقبليّ على ضِعْف حصّتهم الحاليّة من الدَّخل القوميّ. في البرازيل، تُقصِّر هذه الصِّيغةُ من النُّموّ المُناصِر للفقراء أمَدَ العمل على تخفيض الفقر إلى النِّصف بتسعة عشَر عاماً؛ وفي كينيا، بسبعَ عشرةَ سنة. يُستنتَج من ذلك أنّ للتّوزيع أهمِّيَته بالإضافة إلى أهميّة النُّمو، عندما يتعلَّق الأمرُ بتخفيض فقْر الدَّخل؛ وهو استنتاجٌ يصِحُّ في بلدان الدّخل

المنخفض، بقدْرِ ما يصحُّ في بلدان الدَّخل المتوسِّط. فمن دون توزيعات الدَّخل المُحسَّنة، سوف يستلزم تخفيضُ الفقر في أفريقيا جنوب الصّحراء إلى النِّصف، بحلول العام 2015، معدَّلات نُموٍّ مرتفعةً إلى حدٍّ بعيد الاحتمال. وقد يُضاف إلى هذا الاعتبار أنّ من شأن التزام مُثبَت بتخفيض اللّامساواة، كَجُزءٍ من استراتيجيّةٍ أوسع لتخفيض الفقر، أن يعزِّز الحُججَ المؤيِّدةَ للمعونات لدى شعوب البلدان المانِحة.

يؤدّي تكبيرُ النِّسبة في عمليّات المحاكاة، عبْر استخدام نموذجٍ عالميٍّ شامل لتوزيع الدَّخل، إلى إبراز ما تنطوي عليه اللّامساواةُ المخفَّضةُ المستوى من فوائدَ في تخفيض الفقر العالميّ. باستعمال مثْل هذا النّموذج، نسأل عمّا يحدث لو حصل العائشُ بأقلَّ من دولارٍ في اليوم على ضِعْف حصَّته من النُّموّ المستقبليّ. نتيجةُ الجواب: أنّ العددَ المستشرَف للّذين يعيش الواحدُ منهم بأقلَّ من دولارٍ في اليوم، بحلول العام 2015، سوف ينخفض بنسبة الثُّلث – أو بما يصل إلى 258 مليونَ إنسان.

تصف مثلُ هذه التّمارين في المُحاكاة أنواعَ النّتائج الممكِنة، غير أن العملَ على تحقيق هذه النتائج سوف يقتضي توجُّهات جديدةً في السّياسات العامة. ويستدعي الأمرُ تعليقَ أهمِّيةٍ أكبرَ بكثيرٍ من السّابق على زيادة توفُّر الخدمات العامّة للفقراء، وتحسينِ فرَص حصولهم عليها، وجعْلِ تكاليفها ضِمْن إمكانيّاتهم؛ وكذلك على زيادة حصّة الفقراء من النُّموّ. صحيحٌ أنه ليس هناك أيُّ مخطَّطٍ تفصيليٍّ بمُفرده لتحقيق النتائج المحسَّنة في توزيع الدَّخل، غير أن ثمّة حاجةً في بلدانٍ عديدة – خصوصاً في أفريقيا جنوب الصّحراء – لإجراءاتٍ تُطلق القدرات الإنتاجيّةَ الكامنة لدى صغار المُزارعين والمناطق الرِّيفيّة. وعلى صعيدٍ أكثرَ شُموليّةً، يُمثِّل التّعليمُ أحدَ الأركان الأساسيّة للمزيد من الإنصاف؛ كما أنّ من ضَروريّات الأمر وضْعَ سياساتٍ ماليّة للتحوُّلات الاجتماعيّة؛ تُوفِّر الأمنَ للفقراء، وتُزوِّدهم بالموجودات المتطلَّبة للتخلُّص من الفاقة.

لا يعني أيٌّ من هذه الأمور ضِمْناً أنّ إنجازَ المزيد من الإنصاف في التّنمية البشرية عمليّةٌ سهلة. فاللّامساواةُ المفرطةُ متجذِّرةٌ في بِنًى سُلْطَويّة تَحرم الفقراءَ من فُرَص السُّوق، وتَحِدُّ منافذَ حصولهم على الخدمات؛ كما ترفض منْحَهم صوتاً سياسياً – وهو أمرٌ بالغُ الأهميّة. وبالفعل، فإنّ هذه المرَضيّات السّلْطَويّة سيّئةٌ للتّنمية القائمة على السُّوق، وللاستقرار السِّياسيّ – وحاجزٌ أمام تحقيق أهداف التّنمية للألفيّة.

المعوناتُ الدّوليّة – زيادةُ الكمِّية، وتحسينُ النّوعيّة

تُكوِّن المعوناتُ الدّوليّة أحدَ أفعَلِ الأسلحة في الحرب على الفاقة؛ غير أن هذا السلاحَ اليوم مستخدَمٌ أقلُّ ممّا يجب، وموجَّهٌ إلى أهدافه على نحوٍ غير فعّال، ومحتاجٌ إلى التّصليح. ومن المستلزَمات الجوهريّة للعودة إلى سكّة أهداف التّنمية للألفيّة، إصلاحُ نظام المعونات الدوّليّة.

يُنظَر في البلدان الغنيّة إلى المعونة أحياناً بوصْفها عملاً خيرياً ذا اتِّجاهٍ واحد، وهذه نظرةٌ في غير محلِّها. ففي عالم من المَخاطر والفرَص المترابطة، تكون المعونةُ استثماراً بالإضافة إلى كوْنها واجباً أخلاقياً – استثماراً في الازدهار المُتقاسَم، والأمنِ الجَماعيّ، والمستقبَلِ المشترك. والتّقصيرُ في الاستثمار اليومَ على نطاقٍ وافٍ، سوف تُدفَع تكاليفُه غداً.

تحتلّ المساعداتُ الإنمائيّة موقعَ القلب من الشّراكة الجديدة للتّنمية التي رُسِمت خطوطُها في إعلان الألفيّة. وكما في أيِّ شراكةٍ ثُنائيّة، هناك مسؤوليّاتٌ وواجباتٌ لدى الجانبَين على حدٍّ سواء. فمن مسؤوليّات البلدان النّامية خلْقُ بيئةٍ يُمكن فيها للمعونة إعطاءُ نتائجَ فُضلى، ومن واجبات البلدان الغنيّة أن تعمل وفْقَ التزاماتها.

ثمّةَ شروطٌ ثلاثة للمعونات الفعّالة؛ أوّلُها، وجوبُ تسليمها بكميّات كافية لدعم الشُّروع في تنمية بشريّة. فالمعوناتُ تُزوِّد الحكومات بموردٍ يُتيح الاستثمارات المتعدِّدةَ في مجالات الصحّة، والتّعليم، والبِنْية التّحتيّة الاقتصاديّة؛ وهي استثماراتٌ لازمةٌ لكسْر حلقات الحرمان، ودعْم استعادة الاقتصاد عافيتَه – وينبغي للمورد أن يكون متكافئاً مع حجْم الهوَّة في التّمويل. الشّرطُ الثاني، أنه يتعيَّن تقديمُ المعونة على أساس أن تكون التنبُّؤاتُ بها ممكنةً، وتكاليفُ صفقاتها متدنِّية، ومردُوديّةُ قيمتها جيِّدة. أمّا الشّرطُ الثالث لضمان فعّاليّة المعونة، فهو اعتبارُها من «ملْكيّة البلد» المُتلقِّي؛ مع تَحمُّل البلدان النّامية مسؤوليّةً رئيسيّة في خلْق الأوضاع التي يمكن للمعونة بموجبها إعطاءُ ثمارٍ مُثْلى. وفي حين تحقَّق تقدُّمٌ في زيادة كميّة المعونات وتحسينِ نوْعيّتها، إلّا أنّ أياً من هذه الشُّروط لم يُستوْفَ حتى الآن.

عندما وُقِّع إعلانُ الألفيّة، كان كُوبُ مساعدات التّنمية فارغاً إلى ثلاثة أرباعه؛ ويَرشَح. فخلال تسعينات القرن العشرين، تعرَّضَت ميزانيّاتُ المعونات إلى تخفيضاتٍ حادَّة؛ وتدنَّت المساعداتُ للفرد، المقدَّمةُ إلى أفريقيا

تُكوِّن المعوناتُ الدّوليّة أحدَ أفعَلِ الأسلحة في الحرب على الفاقة

لا تزال المعونةُ المقيَّدةُ إحدى أفظع إساءات الاستعمال لمساعدات التّنمية، المركّزةِ على الفقر

جنوبِ الصّحراء، بنسبة الثُّلث. اليوم، يقترب امتلاءُ الكُوب من النِّصف؛ وكان مؤتمرُ مونتيراي حول التّمويل للتّنمية عام 2002 قد سجَّل بدايةَ انْتعاشٍ للمعونات. فمنذ ذاك المؤتمر، تزداد المعوناتُ الحقيقيّة بنسبة 4٪ سنوياً؛ أو 12 مليار دولار (بالسِّعر الثابت للدولار عام 2003). ويبلغ ما تُنفقه البلدانُ الغنيّةُ جماعياً على المعونة الآن 0.25٪ من إجماليِّ دخْلها القوميّ – وهذه نسبةٌ أقلُّ مما كانت عليه عام 1990، غير أنها في اتّجاهٍ إلى الأعلى منذ 1997. وما يُشجِّع على نحوٍ خاصّ، هو الْتزامُ الاتّحاد الأوروبيّ بالوصول إلى عتَبة 0.51٪ مع حُلول العام 2010.

ولكنْ، حتى لو سُلِّمت الزياداتُ المرتَقَبةُ بأكملها، يبقى هناك نقصٌ كبيرٌ في المعونة لتمويل الأهداف الإنمائيّة للألفيّة. ولسوف يزداد هذا النّقصُ من 46 مليار دولار في 2006 إلى 52 ملياراً في 2010؛ مع فجوةٍ تمويليّة ضخمة على نحوٍ خاصّ بالنِّسبة إلى أفريقيا جنوب الصّحراء، حيث يستلزم الأمرُ مضاعفةَ تدفُّقات المعونة خلال فترةِ خمس سنوات؛ كي تُغطَّى التكاليفُ المقدَّرة للأهداف الإنمائيّة. ولسوف يؤدِّي الفشلُ في ردْم هوَّة التمويل بزيادةٍ مرحليّة في المعونات، إلى منْع الحكومات من القيام بالاستثمارات اللازمة في الصحّة والتعليم والبِنَى التحتيّة، لتحسين الرّفاه ودعْم التّعافي الاقتصاديّ بالحجم المتطلّب لإنجاز الأهداف.

تعترف البلدانُ الغنيّةُ علناً بأهميّة المعونات، غير أنّ أفعالَها لا تضاهي أقوالَها. فمجموعةُ البلدان الصِّناعيّة الرئيسيّة الثمانية تضمُّ ثلاثةَ بلدانٍ – إيطاليا، والولايات المتّحدة، واليابان – هي الأدنى بين 22 بلداً في لجنة المساعدات الإنمائيّة لمنظمة التّعاون والإنماء الاقتصادي من حيثُ حِصصُ النّاتج القوميّ الإجماليّ، المستثمرَةُ في المعونات. على صعيدٍ أكثرَ إيجابيّةً، عملت الولاياتُ المتّحدة؛ كبرى الجهات المتبرِّعة بالمعونات في العالم؛ على زيادة معوناتها منذ عام ألفين بقيمة 8 مليارات دولار. غير أنّ سجلَّ الجهات المانحة في العمل وفْقاً لغايات المعونات ليس جيّداً – فيما قصّر بعضُ المانحين الرئيسيِّين عن الانتقال من تحديد الغايات إلى تقديم تعهُّداتٍ ملموسة وملزِمة. ويتحتّم أن تتميّز السنواتُ العشرُ المقبلة بتَغيُّرٍ مسلَكيٍّ واضح عمّا كانت عليه الأعوامُ الخمسَ عشرة الماضية، إذا أُريد للأهداف الإنمائيّة أن تُنْجَز. فمنذ عام 1990، لم يفعل الازدهارُ المتزايد في البلدان الغنية أيَّ شيءٍ يُذكر لزيادة نسبة السَّخاء؛ إذ ارتفع الدَّخلُ للفرد في البلدان الغنيّة 6070 دولاراً، فيما انخفض العونُ للفرد دولاراً واحداً. وتُوحي أرقامٌ كهذه بأنّ الرَّابحين من العَوْلمة لم يضعوا مساعدةَ الخاسِرين موضعَ الأوْلويّة، حتى وإن كانوا سيكسبون من ذلك.

يعكِس النَّقصُ المُزمِنُ في تمويل المعونات صورةَ مجموعةٍ مُعْوَجَّةٍ من أوْلويّات الإنفاق العام؛ إذْ إنّ الأمنَ الجَماعيّ يعتمد بصورةٍ متزايدة على معالجة المُسبِّبات الرئيسيّة للفقر واللّامساواة. مع ذلك، فإنّ البلدانَ الغنيّة تُخصِّص مقابلَ كلِّ دولارٍ تُنفقه على المعونات عشرةَ دولاراتٍ أخرى للميزانيّات العسكريّة؛ أي أنّ الزِّيادةَ وحدَها في الإنفاق العسكري منذ عام ألفَين؛ لو خُصِّصت بدلاً من ذلك للمعونة؛ تكفي للوصول إلى هدف الأمم المتحدة القديم العهد بإنفاق 0.7٪ من إجماليِّ الدَّخل القوميِّ على المعونات. وتنعكس صورةُ التّقصير عن التُّطلُّع إلى أبعدَ من الأمن العسكريّ، أي إلى الأمن البشريّ، عبْر نقْص الاستثمارات في معالجة بعض أفدح التهديدات لحياة الإنسان. فالإنفاقُ الحاليّ على مكافحة مرض الآيْدز/السِّيدا، الذي يقتل ثلاثةَ ملايين إنسانٍ في العام، يُوازي الإنفاقَ العسكريّ خلال ثلاثة أيّام.

تُثار في بعض الأحيان أسئلةٌ عمّا إن كان مقدوراً تحمُّلُ تكاليف أهداف التّنمية للألفيّة. والجوابُ أنّ المقدُورَ عليه هو، في نهاية الأمر، مسألةُ أولويّاتٍ سياسيّة؛ لكنّ الاستثمارات المستلزَمةَ متواضعةٌ بالنِّسبة إلى حجْم الثروات في البلدان الغنيّة. فالملياراتُ السَّبعة، المتطلَّبةُ سنوياً طوال العَقْد المقبل لتزويد مليارَين و600 مليون إنسانٍ بفُرَص الحصول على مياهٍ نظيفة، هي أقلُّ ممّا يُنفقه الأوروبيّون على العُطور؛ وأقلُّ ممّا يُنفقه الأميركيُّون على الجراحة التجميليّة الاختياريّة – علْماً بأنّها استثمارٌ من شأنه إنقاذُ حياةِ ما يُقدَّر بأربعة آلافِ إنسان في اليوم.

لقد اعترفَت الجهاتُ المانحة بأهميّة معالجة المشاكل في نوعيّة المعونات. ففي مارس/آذار 2005، حدَّد «إعلانُ باريس بشأن فعّالية المعونة» مبادئَ هامّةً للمتبرِّعين كي يُحسِّنوا فعّاليّة المعونات؛ مع مواقيتَ محدَّدة لمراقبة التقدُّم في ممارساتٍ جديدة. ويشهد التّنسيقُ تحسُّناً؛ حيث يقلُّ استعمالُ المعونة المقيَّدة، ويزداد التَّشديدُ على ملْكيّة البلدان للمشروعات؛ غير أنّ الممارسةَ الجيّدة متخلِّفةٌ كثيراً عن المبدأ المعلَن. فما يُسلَّم من المعونات لا يزال مقصِّراً إلى حدٍّ بعيد عن التعهُّدات، الأمرُ الذي يقوِّض المخطّطات الماليّةَ لتخفيض الفقر. في الوقت عينه، غالباً ما تؤدّي الصِّيغةُ المعيّنةُ التي تتّخذها المَشروطيّةُ إلى إضعاف ملكيّة البلدان للمساعدات، وتُسهِم في عرقلة تدفُّقات

المعونات؛ كما يزيد تردُّدُ الجهات المانحة في استخدام المنظومات القُطْريّة من تكاليف الصَّفقات المعقودة، ويُوهِن القدرةَ القوميّة.

لا تزال المعونةُ المقيَّدةُ إحدى أفظع إساءات الاستعمال لمساعدات التّنمية، المركّزة على الفقر. فمن خلال ربط المساعدات الإنمائيّة بتوفير الإمـدادات والخدمات من البلد المانِح، بدلاً من السّماح للبلدان المتلقّية باستخدام السُّوق المفتوحة، يُخفِّض تقييدُ المعونة قيمةَ مَردُودها. وقد بدأت جهاتٌ مانحةٌ عديدة في تخفيض المعونات المقيَّدة؛ لكنّ ممارسةَ فرْض القيود ما زالـت متفشّيةً على نحوٍ واسع النِّطاق، ولا يُبلَّغ عنها إلّا لماماً. وفي تقديرنا المتحفِّظ، أنّ تكاليفَ المعونات المقيَّدة لبلدان الدَّخل المنخفض تبلغ 5-7 مليارات دولار؛ حيث تصل مثلاً «ضريبةُ المعونة المقيَّدة»، التي تدفعها أفريقيا جنوبُ الصَّحراء، إلى مليار و600 مليون دولار.

في بعض المجالات، ما زالت «الشّراكةُ الجديدة» في المعونات التي أُسِّست خلال مؤتمر مونتيراي تبدو، على نحوٍ مُريب، كأنّها صيغةٌ معادةُ التّوضيب للشّراكة القديمة؛ حيث اللّاتوازُنُ مستمرٌّ في المسؤوليّات والواجبات. فالمستلزَمُ من البلدان المتلقّية أن تُحدِّد المواعيدَ المرتقَبة لإنْجاز الأهداف الإنمائيّة، وتَفِيَ بمَرامي الميزانيّة التي يراقبها صندوقُ النَّقد الدّولي كلَّ ثلاثة أشهر، وتتقيّدَ بمجموعةٍ كبيرة مُربِكةٍ من شروط الجهات المتبرِّعة، وتتعامَل مع ممارسات المانحين التي ترفع تكلفةَ الصَّفقات وتخفِّض قيمةَ المعونات. في المقابل، لا يضع المانحون أيَّ مواقيتَ محدَّدة لأنفسهم؛ بل يعرِضون، بدلاً من ذلك، التزاماتٍ عامّةً وغيرَ ملزِمة بكميّة المعونات (التي يتجاهلون معظمَها لاحقاً)، والتزاماتٍ حتى أكثرَ من ذلك عموميّةً وغُموضاً بتحسين نوعيّة المعونة. ويمكن للمانحين، على نقيض المتلقّين، الإخلالُ بالتزاماتهم من دون التعرُّض لأيِّ عقوبة؛ أي إنّ «الشّراكةَ الجديدة، من حيثُ التّطبيق، أشبهُ بشارعٍ ذي اتّجاهٍ واحد. وما يتطلّبه الأمرُ هو «شّراكةٌ جديدةٌ» غيرُ زائفة تعمل فيها الجهاتُ المانحة، وكذلك البلدانُ المتلقّية، وفْقَ الالتزامات بتنفيذ ما وعَد به إعلانُ الألفيّة.

توفِّر سنة 2005 فرصةً مُواتية لإقرار تلك الشّراكة، وصياغة اتّجاهٍ جديد في التّعاون الخاص بمساعدات التّنمية. وينبغي للبلدان المتطوِّرة، أوّلاً، أن تفيَ بالالتزامات المقدَّمة في مونتيراي؛ ثمّ أن تتّخذها أساساً لإنجازاتٍ أخرى. ومن بين المستلزَمات الرئيسيّة لتحقيق ذلك:

- **وضْعُ جدولٍ زمنيٍّ محدَّد لزيادة نسبة المعونة من إجماليِّ الدَّخْل القوميّ إلى 0.7٪ بحلول العام 2015 (والتّقيُّدُ به).** يتعيّن على الجهات المانحة أن تلتزم في ميزانيّاتها بالوصول عام 2010 إلى تخصيص نسبة 0.5٪ كحدٍّ أدنى، للتمكُّن من جعل الغاية المرجوَّة بحلول العام 2015 قريبةَ المنال.
- **معالجةُ الدَّين غير المحتمَل.** أنتجَ مؤتمرُ القمّة لمجموعة البلدان الصناعيّة الرئيسيّة الثمانية هذا العام تقدُّماً رئيسياً بالنِّسبة إلى مديُونيّة البلدان الفقيرة المثقّلة بالدُّيون. ولكن، تبقى هناك بعضُ المشاكل؛ حيث إنّ عدداً كبيراً من بلدان الدَّخل المنخفض ما زال يواجه مشكلاتٍ حادّةً في الوفاء بموجبات خدمة الدَّين. ولسوف يتطلَّب الإنهاءُ الختاميّ لأزْمة الدّيون إجراءاتٍ لإطالة أمد التغطية من البلدان، وضمانِ إبقاء التّسديدات على المستويات المتّسقة مع تمويل الأهداف الإنمائيّة.
- **توفيرُ تمويلٍ لأعوامٍ متعدِّدة، ويُمكن التنبُّؤ به، عبْر برامجَ حكوميّة.** إعتماداً على المبادئ المحدَّدة في «إعلان باريس بشأن فعّاليّة المعونة»، يجب على الجهات المانحة وضْعُ أهـدافٍ أكثرَ طموحاً لتوفير تدفُّقاتٍ مستقرّة من المعونات، والعملُ عبْر المنظومات القُطْريّة، وتعزيزُ طاقة الإنتاج القُصوى. وبحلول العام 2010، يستوجب الأمـرُ كـوْنَ 90٪ على الأقـلّ من المعونات تُوزَّع وفْقَ مواقيتَ متَّفقٍ عليها؛ ضمْن أُطُرِ عملٍ سنويّة أو متعدِّدة الأعوام.
- **تبسيطُ المشْروطيّة.** ينبغي لمشْروطيّة المعونات أن تُركِّز على المسؤوليّة النَّقْويّة، وشفّافيّة الإبـلاغ عبْر المنظومات القُطْريّة؛ مع تشديدٍ أقـلَّ على مَرامي الاقتصاديّات الكبرى الواسعة النطاق، والتزامٍ أقوى ببناء المؤسَّسات وتعزيز القدرة القوميّة.
- **إنهاءُ المعونات المقيَّدة.** ثمّةَ طريقةٌ أبسطُ ممّا يجري لمعالجة الهدْر في الأموال المرتبطة بالمعونات المقيَّدة: أوْقِفُوها في العام 2006.

التِّجارةُ والتَّنمية البشريّة – تقويةُ الصِّلات

ثمّةَ قدرةٌ كامنة للتِّجارة، مثلما لدى المعونات، كي تكون حفّازةً قويّة في التّنمية البشريّة؛ حيث يمكن للتِّجارة الدّوليّة، وفْقَ الشُّروط القويمة، أن تولِّد دفْعاً فعّالاً للتّقدُّم المُسرَّع نحو الأهداف الإنمائيّة. والمشكلةُ أنّ اجتماعَ القوانين الجائرة مع

يمكن للمانحين، على نقيض المتلقّين، الإخلالُ بالتزاماتهم من دون التعرُّض لأيِّ عقوبة

تُنصَب أعلى الحواجز التّجاريّة في العالم أمام بعض أفقرِ بلدانه

أنواع اللّامساواة البِنْيَويّة، داخل البلدان وفي ما بينها، يُقلِّص إمكانيّةَ التّنمية البشريّة المتضمَّنةَ في صُلْب التّجارة.

كانت التِّجارةُ الدّوليّة، وما زالت، أحدَ أفعلِ المحرِّكات التي تدفع العَوْلَمة. وقد تغيّرت أنماطُ التِّجارة، حيث تتحقَّق زيادةٌ مستدامة في حصّة البلدان النامية من صادرات العالم التَّصنيعيّة – كما أنّ بعضَ البلدان تردُم الهوَّةَ التِّقانيّة. غير أنّ اللّامساواة البِنْيويّة استمرَّت على حالها، وساءت في بعض الحالات؛ مثلما في أفريقيا جنوبِ الصّحراء التي تتهمَّش على نحوٍ متزايد. فالحصّةُ الحاليّة من الصّادرات العالميّة لذاك الإقليم، الذي يضمّ 689 مليون نسمة، أقلُّ من حصّة بلجيكا ذاتِ العشرة ملايين نسمة – كما أنّ قِسْماً كبيراً من أميركا اللاتينيّة يتخلّف عن اللِّحاق بالرَّكب. ولو تمتّعت أفريقيا جنوبُ الصّحراء بالحصّة نفسها من الصادرات العالمية عام 1980، لكانت مكاسبُها من العملة الأجنبيّة موازيةً لنحو ثمانية أضعاف ما تلقَّته من معونات عام 2003. ففي التِّجارة، مثلما في مجالاتٍ أخرى، ثمّة مُغالاةٌ في الادِّعاءات القائلة إنّ عمليةَ الاندماج العالميةَ الشّاملة تدفع إلى التّقارُب بين البلدان الغنيّة والفقيرة.

من منظور التنمية البشريّة، تُعتبَر التِّجارةُ وسيلةً للتنمية؛ لا غايةً بحدِّ ذاتها. فمؤشِّراتُ نُموِّ الصّادرات، ونِسَبُ التِّجارة إلى الدَّخل القوميّ الإجماليّ، والتّخفيفاتُ من القيود على الواردات، لا تمثِّل قياساً للتنمية البشريّة؛ مع أنها، لسُوء الحظ، تُعامَل هكذا على نحوٍ متزايد. صحيحٌ أنّ المشاركةَ في التّجارة توفِّر فُرَصاً حقيقيّة لرفْع مستويات المعيشة، لكنّ بعضَ أعظم نماذج الانفتاح ونُموِّ الصّادرات – مثلاً، في المكسيك وغواتيمالا – كان أقلَّ نجاحاً من حيث التأثير في تسريع عجلة التنمية البشريّة. فنجاحُ الصّادرات لم يؤدِّ دوماً إلى تعزيز رفاهة الإنسان في جبهة عريضة. وتُوحي الأدلّةُ بوُجوب بذْل المزيد من الاهتمام بالشُّروط، التي تندمج البلدانُ على أساسها في الأسواق العالميّة.

ومن شأن القوانين التّجارية، الأكثر عدلاً، أن تسهِّل الأوضاعَ؛ وبخاصّةٍ عندما يتعلَّق الأمرُ بفُرص الوصول إلى الأسواق. ففي معظم الصِّيَغ الضّريبيّة، ينطبق مبدأٌ تَدرُّجيٌّ بسيط: كلَّما ازداد كسْبُك، زاد دفْعُك. لكنّ السِّياساتِ التّجاريّةَ للبلدان الغنيّة تقلب هذا المبدأَ رأساً على عقب؛ حيث تُنصَب أعلى الحواجز التّجاريّة في العالم أمام بعض أفقر بلدانه. فالحواجزُ التّجاريّة في وجه الصّادرات من البلدانُ النّامية إلى نظيراتها الغنيّة هي، في المتوسِّط، 3-4 مرّاتٍ أعلى ممّا تواجهه البلدانُ الغنيّة في التّجارة بين بعضها بعضاً. ويمتدّ هذا التدرُّجُ المُلتَوي في السِّياسات التّجاريّة إلى مجالاتٍ أخرى. مثالاً على ذلك، أنّ الاتّحادَ الأوروبـيّ يُكوِّن متْجراً عظيماً بالتزامه فتْحَ الأسواق أمام أفقر بلدان العالم؛ غير أن قوانينَ المنشأ التي يُقرِّر فيها شروطَ الأهليّة للأفضليّات التّجارية تُقلِّص الفرَصَ المُتاحة أمام العديد من هذه البلدان إلى حدِّها الأدنى.

لكنَّ الزّراعةَ مقلقةٌ بوَجهٍ خاصّ، إذْ إنّ ثُلُثَي كلِّ الذين يعيشون بأقلَّ من دولارٍ في اليوم يُقيمون ويشتغلون في مناطقَ ريفيّة؛ غير أنّ أسواقَ عملهم، وسُبُلَ عيْشهم، وإمكانيّاتهم للنَّجاة من الفقر تتأثّر على نحوٍ مباشر بالقوانين التي تحكم التجارةَ الزراعيّة. ويمكن تلخيصُ المشكلة الأساسيّة، التي سوف تتناولها مفاوضاتُ منظّمة التجارة العالميّة حول الزراعة، بكلماتٍ معدودة: الإعاناتِ الماليّة الحكوميّة في البلدان الغنيّة. فإبّان الجولة الفائتة من مفاوضات التجارة العالميّة، وعدَت البلدانُ المتطوِّرة بتخفيض الإعانات الماليّة لمُزارعيها؛ لكنّها عملت منذ ذلك الحين على زيادتها – حيث تُنفق اليوم أكثرَ بقليلٍ من مليار دولارٍ سنوياً على معوناتٍ للزّراعة في بلدانٍ فقيرة، وأقلَّ بقليلٍ من مليار دولارٍ يومياً على الإعانات الماليّة لإنتاجها الزِّراعيِّ المُفرِط – ومن الصّعْب تخيُّلُ ترتيبٍ للأولويّات أقلَّ ملاءمةً من ذلك. ولزيادة الأمر سوءًا، تدمِّر هذه الإعاناتُ تلك الأسواقَ التي يعتمد عليها صغارُ المُزارعين في البلدان الفقيرة؛ مُدنِّيةً بذلك الأسعارَ التي يتقاضَوْنها، ومانعةً عنهم تالياً نيْلَ حصّةٍ عادلة من فوائد التِّجارة العالميّة. ويتنافس مزارعو القطن في بوركينا فاسُو مع منتجي القطن الأميركيِّين، الذين يتلقَّون من الإعانات المالية سنوياً أكثر من أربعة مليارات دولار – أي بما يتجاوز مجملَ الدّخل القومي في بوركينا فاسُو. في غضون ذلك، تُحدث السياساتُ الزراعيّةُ المشتركةُ المُسرِفة للاتّحاد الأوروبـيّ فوضًى شديدةً في الأسواق العالميّة للسكَّر، فيما تحرم البلدانَ النامية فرصةَ الوصول إلى الأسواق الأوروبيّة. فالمستهلِكون ودافعو الضّرائب في البلدان الغنيّة مرتبطون بتمويل منظومةٍ تدمِّر الأرزاقَ في بعض أفقر بلدان العالم.

في بعض المجالات، تُهدِّد قوانينُ منظمة التجارة العالميّة بالتّدعيم المنْهجي للمعوِّقات التي تواجهها البلدانُ النامية، ولإمالة الفوائد من الاندماج العالمي نحو البلدان المتطوّرة. مثالاً على ذلك، مجموعةُ القوانين التي تقيِّد فُرصَ البلدان الفقيرة لتطوير سياساتٍ صناعيّةٍ نشِطة، من النّوع المتطلَّب لرفْع مستويات التِّقانة والنجاح في أسواق العالم. فطِبْقاً لأحكام القوانين الرّاهنة في منظمة التجارة

العالمية، يُحظَر العديدُ من السياسات التي ساعدت بلدانَ شرق آسيا في تحقيق تقدُّمات متسارِعة؛ كما تُمثِّل قوانينُ المنظّمة بشأن المِلْكيّة الفكريّة تهديداً مزدوجاً: سترفع تكلفةَ التّحويلات التِّقانيّة، وبالإمكان أن تزيد أسعارَ الأدوية؛ الأمرُ الذي يتسبَّب بمَخاطرَ على الصحّة العامّة للفقراء. وخلال المفاوضات في منظّمة التجارة الدوليّة حول الخدمات، سعَت البلدانُ الغنيّة إلى خلْق فرَص استثماريّة للشّركات العاملة في حقلَي المصارف والتأمينات؛ فيما تُقيّد فرَصَ البلدان الفقيرة للتّصدير في مجالٍ ذي ميزة واضحة: انتقال العمال المؤقَّت. فوَفْقاً للتّقديرات، تولِّد زيادةٌ طفيفة في تدفُّقات العمّال المَهَرة وغير المَهَرة 157 مليارَ دولارٍ سنوياً – وهو مكسبٌ يفوق بكثيرٍ ما يؤمِّنه تخفيفُ القيود في مجالات أخرى.

توفِّر جولةُ الدّوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالميّة فرصةً مُواتية للبدء بعمليّة تنظيم القوانين التّجاريّة المتعدِّدة الجوانب لنُصْرة التّنمية البشريّة وأهداف التّنمية للألفيّة، والالتزام بذلك؛ وهي فرصةٌ ما زالت مُضيَّعةً حتى الآن، إذْ لم يتحقَّق أيُّ شيءٍ جوهريّ بعد أربع سنوات من تلك المحادثات. ويكمُن لبُّ المعضلة في البرنامج اللّامتوازن الذي تتّبعه البلدانُ الغنيّة، وفي التّقصير عن معالجة مشكلة الإعانات الماليّة الزِّراعيّة.

ولكنْ، حتّى أفضلُ القوانين التِّجاريّة الزّراعيّة لن تُزيل بعضَ المُسبِّبات الأساسيّة لعدم المساواة في التِّجارة العالميّة؛ إذْ يستلزم الأمرُ معالجةَ مشكلات مستمرّة، مثْل البِنْية التّحتيّة الضّعيفة والقدرة الإمداديّة المحدودة. لقد طوّرت البلدانُ الغنيّة برنامجَ معونات يهدف إلى «بناء القدرة»، لكنّ من المؤسف أنّ هناك تركيزاً غيرَ صحّي على بناء القدرة في مجالات تعتبرها البلدانُ الغنيّةُ مفيدةً لها استراتيجياً؛ حيث إنّ بعضَ المشاكل القديمة العهد لا تؤخَذ حتّى بعَين الاعتبار في البرنامج التّجاريِّ الدّولي. من الأمثلة على ذلك، الأزمةُ الحادّة في أسواق السِّلَع الأساسيّة، خصوصاً البُنّ. ففي إثيوبيا، خفَّضَت الأسعارُ الآخذةُ في التّراجع منذ عام 1998 متوسِّطَ الدّخل السّنوي لدى الأُسَر المنتجة للبنّ بنحو 200 دولار.

يُمثِّل بروزُ هيكليّات تجاريّة جديدة أخطاراً جديدة على التجارة الزراعيّة الأكثر إنصافاً. فقد أصبحت المَتاجرُ الكبرى السِّلسليّةُ قوّةً متحكِّمةً بمنافذ الأسواق الزِّراعيّة في البلدان الغنيّة، تربط المنتجينَ في البلدان النّامية بالمستهلِكين في البلدان المتطوِّرة. لكنّ بعضَ الممارسات الشِّرائيّة التي تتَّبعها هذه المَتاجرُ تستبعد صغارَ المُزارعين؛ ما يُضعِف الرَّوابطَ بين التّجارة والتنمية البشريّة. ومن شأن خلْق هيكليّات لتسهيل دخول صغار المُزارِعين إلى المؤسّسات السّلسليّة التّسويقيّة العالمية، أن يُمكِّن القطاعَ الخاصّ من القيام بدَورٍ حاسم في النِّضال العالميّ ضدَّ الفاقة.

تتَّسم تقويةُ الرَّابط بين التّجارة وبين التنمية البشريّة بأنها عمليّةٌ طويلةُ الأمد؛ غير أنّ جولةَ الدَّوحة تظلّ فُرصةً سانحة للبدء بتلك العمليّة – وتكوينِ مصداقيّةٍ وشرعيّة للنِّظام التِّجاريّ المبنيِّ على القوانين. وهذه الجولةُ، من منظوريّة السِّياق الأوسع، هامّةٌ للغاية؛ بحيث ينبغي لها ألاَّ تفشل. فبِناءُ الازدهار المُتشارَك يستلزم مؤسّساتٍ متعدِّدةَ الأطراف؛ لا تعمل فقط على الإسهام في تقدُّم الخير العام، وإنّما تُظهر أيضاً أنها تعمل بأسلوبٍ عادلٍ ومتوازن.

ويوفِّر الاجتماعُ الوزاريّ لمنظّمة التّجارة العالميّة، المقرَّر عقْدُه في ديسمبر/كانون الأول 2005، فرصةً سانحة لمعالجة بعض أشدِّ التحدِّيات إلْحاحيّةً. وفي حين أنّ العديدَ من القضايا تقْنيٌّ؛ فإنّ المتطلَّبات العمليّةَ تستلزم إطاراً تُحقِّق قوانينُ المنظّمة بموجبه قدْراً أكبرَ من الخير للتّنمية البشريّة، وتُلحِق بها أذًى أقلّ. ولن يكون من الواقعيّ أن يُتوقَّع من جولة الدَّوحة تصحيحُ كلَّ اللّاتوازُنات في القوانين – مع أنّ في استطاعتها تهيئةَ السّاحة لجولات مقبلة، تهدف إلى وضع التّنمية البشريّة في لُبِّ المنظومة المتعدِّدة الجوانب.

ومن المعايير الرئيسيّة لتقييم نتائج جولة الدَّوحة:

- **تخفيضاتٌ حادّة في دعم حكومات البلدان الغنيّة للزّراعة، وحظْرُ الإعانات الماليّة للصّادرات.** ينبغي للدّعم الزّراعيّ، كما يُقاس بتقديرات منظّمة التّعاون والإنماء الاقتصادي لدعم المنتجين، أن يخفَّض إلى ما لا يزيد على 5-10٪ من قيمة الإنتاج؛ مع فرْض حظْرٍ فوريّ على الإعانات المالية المباشرة وغير المباشرة للصّادرات.
- **تخفيضاتٌ حادّة في الحواجز أمام صادرات البلدان النّامية.** يجب على البلدان الغنيّة أن تُحدِّد سقفَ تعريفاتها الجمركيّة القصوى على الواردات من البلدان النامية بما لا يزيد على ضِعْف تعريفاتها في المتوسِّط؛ وكلُّها 5-6٪.
- **تعويضاتٌ لبلدان تفقد الشّروطَ التّفضيلية.** في حين تُثمِر المعامَلةُ التّفضيليّة من البلدان الغنيّة لبعض البلدان النامية فوائدَ محدودةً في المجموع الإجماليّ، فإنّ سحبَها قد يتسبَّب، في حالاتٍ معيَّنة، بمستوياتٍ

ينبغي للدَّعم الزِّراعيّ من منظمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ ألا يزيد على 5–10٪ من قيمة الإنتاج

إنّ التّفاعُلَ المُهلِكَ بين الفاقة والنِّزاع العنيف يدمِّر الأرواحَ على نطاقٍ هائل

عالية من البطالة و«صدمَات» في موازين المدفوعات. لذا، يتعيَّن إنشاءُ صندوقٍ ماليٍّ تكييفيّ لتخفيض تكاليف التّكيُّف التي تواجهها بلدانٌ ذاتُ قابليّة للانْجراح.

- **حمايةُ «مجال السِّياسات» للتّنمية البشريّة.** يجب ألاَّ تفرض القوانينُ المتعدِّدةُ الجوانب موجباتٍ غيرَ متناغمة مع الاسْتراتيجيّات القوميّة لتّخفيض الفقر، كما يتعيَّن تضمينُ هذه الاستراتيجيّات أفضلَ الممارسات الدوليّة؛ المكيَّفة وفْقاً للأوضاع المحليّة، والمطوَّرة عبْر عمليّات سياسيّة ديموقراطيّة وتَشَارُكيّة. وعلى وجه خاص، ينبغي لقوانين منظمة التجارة العالميّة احترامُ حقِّ البلدان النّامية في حماية منتجيها الزِّراعيِّين ضدَّ منافسة غير عادلة من صادراتٍ مدعومةٍ مالياً في بلدانٍ غنيّة.
- **الْتزامٌ بتجنُّب ترتيبات «منظّمة التجارة العالميّة زائد كذا» في الاتّفاقيّات التجاريّة الإقليميّة.** تفرض بعضُ الاتفاقيّات التجاريّة الإقليميّة موجباتٍ تتجاوز قوانينَ المنظّمة؛ وبخاصّةٍ في مجالاتٍ مثْل الاستثمار والمِلْكيّة الفكرية. ومن المهمّ ألاَّ تطغى هذه الاتفاقيّاتُ على سياساتٍ قوميّة، مطوَّرةٍ في سياق الاستراتيجيّات الخاصة بتخفيض الفقر.
- **إعادةُ تركيز المفاوضات الخدَماتيّة على التحرُّك المُوقَّت لليَد العاملة.** في سياق جولةٍ إنمائيّة، يجب الإقلالُ من التَّوكيد على التحرير المتسارِع للقطاعات المالية؛ والإكثارُ من التركيز على وضْع قوانينَ تُتيح للعمّال من البلدان النّامية منافذَ محسّنةً للوصول إلى أسواق العمل في البلدان الغنيّة.

النِّزاعُ العُنْفيّ كعائقٍ في وجه التقدُّم

في سنة 1945، حدَّد وزيرُ الخارجيّة الأميركيُّ آنَذاك، أدْوَرْد ر. سْتاتِنْيُوس، هُويَّةَ المُكوِّنَين الجوهريَّين للأمن البشريّ؛ وما يرتبطان به: «ينبغي لمعركة السَّلام أن تُخاض على جبهتَين، أُولاهما الجبهةُ الأمنيّة؛ حيث يعني النَّصرُ تحرُّراً من الخوف. الثّانيةُ، هي الجبهة الاقتصاديّةُ والاجتماعيّة؛ حيث يعني النَّصرُ تحرُّراً من العوَز. ولكنْ، وحدَه النَّصرُ على الجبهتَين معاً هو ما يمكنه أن يضمن للعالم سلاماً مستديماً.» وكان هذا التفكيرُ المُتعقِّل هو الذي حمل الولايات المتحدةَ على القيام بدَورٍ مركزيّ في تأسيس الأمم المتّحدة.

بعد ستِّينَ عاماً من ذلك، وانْقضاء أكثرَ من عقْدٍ على انتهاء الحرب الباردة الذي بدا كمُؤشِّرٍ على بدء عهدٍ جديد من السلام، تُهيمِن الهمومُ الأمنيّةُ مرّةً أخرى على جدول الأعمال الدوّليّ. وكما يرى تقريرُ الأمين العامّ للأمم المتّحدة، «في جوٍّ من الحرِّيّة أفسَح»، فإننا نعيش الآن في عصْرٍ قد يتسبَّب خلاله التّفاعُلُ الفتّاك بين الفاقة والنِّزاع العُنْفيّ بأخطارٍ فادحة؛ ليس فقط على الضّحايا المباشِرين، وإنما أيضاً على الأمن الجَماعيّ للمجتمع الدّوليّ.

بالنِّسبة إلى الكُثْر في بلدانٍ غنيّة، يُربَط مفهومُ اللاّأمْن الكوْنيّ بالأخطار المتأتِّية عن الإرهاب والمنظَّمات الإجراميّة؛ وهي أخطارٌ حقيقيّة. مع ذلك، يَبرز فقدانُ «التّحرُّر من الخوف» على أشُدِّه في بلدانٍ ناميةٍ عديدة؛ حيث التّفاعُلُ المُهلِكُ بين الفاقة والنِّزاع العنيف يدمِّر الأرواحَ على نطاقٍ هائل – ويُعرقِل التقدُّمَ نحو أهداف التنمية للألفيّة. ولَسَوف تكون للفشل في بناء الأمن البشريّ، بإنهاء هذا التّفاعُل، تداعياتٌ كوْنيّة. ففي عالم الاعتماد المتبادَل، لا تتوقَّف تهديداتُ النِّزاعات العُنْفيّة عند الحدود القوميّة، مهْما كانت الدِّفاعاتُ الحدوديّةُ قويّةً؛ كما تُكوِّن التنميةُ في بلدانٍ فقيرة الجبهةَ الأماميّة للمعركة من أجل السّلام العالميّ والأمن الجَماعيّ. غير أنّ مشكلةَ مخطَّط المعركة الحالي تكمُن في وجود استراتيجيّةٍ مسرِفة للعمل العسكريّ، وأخرى متخلِّفة للأمن البشريّ.

لقد تغيَّرَت طبيعةُ النِّزاع. فالقرنُ العشرون، الأكثرُ دمويّةً في تاريخ البشر، عُرِّف أولاً بحُروبٍ بين البلدان؛ ومن ثمّ بالمخاوف إبّانَ الحرب الباردة من مجابهةٍ عنيفة بين القوَّتين العُظمَيَين. غير أنّ هذه المخاوفَ تراجعَت الآن أمام حروبٍ محليّةٍ وإقليميّة، يُخاض غالبُها في بلدانٍ فقيرة تكون نظُمُ الدّولة فيها ضعيفةً أو مخفقة، وبالأسلحة الخفيفة المُفضَّلة على غيرها؛ كما أنّ معظمَ ضحايا حروب اليوم مدنيُّون. صحيحٌ أنّ في العالم الآن نزاعاتٍ أقلَّ ممّا كان في العام 1990، لكن نسبةَ هذه النِّزاعات النّاشبة في بلدانٍ فقيرة ازدادت عن السّابق.

وليس ثمّة إدراكٌ كافٍ لما تدفعه التّنميةُ البشريّة من أثمانٍ، بسبب النِّزاعات العُنْفيّة. فالوفياتُ في جمهوريّة الكونغو الدّيموقراطيّة، المَعزُوَّةُ مباشَرةً أو مُداوَرةً إلى النِّزاع، تفوق مجموعَ خسائر بريطانيا في الحربَين العالميّتَين الأولى والثانية معاً؛ كما زاد عددُ المشرَّدين في إقليم دارفُور السّودانيّ، بسبب النِّزاع، على مليون إنسان. وتُسلَّط أضواءُ الإعلام الدَّوليّ، دوْرياً، على الضحايا المباشرين لهذَين النِّزاعين وغيرهما من النِّزاعات؛ غير أنّ وقْعَ النِّزاع العُنْفيّ البعيدَ المدى على التّنمية البشريّة يظلّ أكثرَ إخفاءً.

يؤدّي النّزاعُ إلى تقويض التّغذية والصحّة العامّة، وتخريب الأنظمة التعليميّة، وتدمير سُبُل العيش، وإعاقة الإمكانيّات للنّموّ الاقتصاديّ. فمن بين 32 بلداً في فئة بلدان «التّنمية البشريّة المنخفضة»، كما تُقاس بموجب دليل التّنمية البشريّة، هناك 22 عانى كلٌّ منها نزاعاً في وقت ما منذ سنة 1990. والبلدانُ، التي قاسَت وتقاسي من النّزاعات العنيفة، ممثّلةٌ بنسبة كبيرة للغاية في مجموعة البلدان الخارجة عن سكّة الوصول إلى الأهداف الإنمائية في اسْتشرافاتنا للعام 2015. فمن البلدان الاثنين والخمسينَ التي تشهد ارتداداً أو ركوداً في محاولاتها تخفيضَ وفيات الأطفال، ثمّة 30 بلداً عانى النّزاعَ منذ العام 1990. وتُعطي ضخامةُ هذه الأثمان حجّةً داعمة لاعتبار منْع النّزاع، وحلّ النّزاع، وإعادة البناء ما بعدَ النّزاع، ثلاثةً من أكثر المستلزَمات الجوهريّة لبناء الأمن البشري؛ وتسريع عجلة التقدُّم نحو أهداف التّنمية للألفيّة.

من الممكن عزْوُ التحدّي الصّادر عن اللاّأمن البشريّ والنّزاع العُنْفيّ إلى دولٍ ضعيفة، وهَشّة، ومُخفقة. فالتّقصيراتُ المضاعَفة عن حماية الناس من المخاطر الأمنيّة، وتزويدهم بالاحتياجات الأساسيّة، وتطوير مؤسّساتٍ سياسيّة تُعتبَر بالإدراك الحسّيّ شرعيّةً، سماتٌ دائمة لبلدانٍ ذات قابليّة للنّزاع. وفي بعض الحالات، تكون أنواعُ اللاّمساواة الأفُقيّة العميقة الغَوْر بين المناطق أو المجموعات مادّةً حفّازةً للعنف؛ لكنّ لعواملَ خارجيّة دورَها أيضاً في هذا المجال. فاسْتعدادُ قوًى خارجيّة للتدخُّل، سعياً وراء تحقيق أهدافها الاستراتيجيّة، سهّل جزئياً «فشلَ» دولٍ مثْل أفغانستان والصُّومال؛ حيث يُساعد استيرادُ الأسلحة، واستحواذُ جماعات المصالح الضيّقة على تدفُّقات التّمويل من بيْع الموارد الطبيعيّة، في استدامة النّزاع وزيادة حدّته. وتُعتبَر القيادةُ السّياسيّة في بلدانٍ ذات قابليّة للنّزاع شرْطاً أساسياً للتّغيير، لكنه شرطٌ غيرُ كافٍ؛ إذْ يتعيّن على الحكومات الغنيّة أيضاً توفيرُ الرُّوح القياديّة.

واتّباعُ نُهُج جديدة في المعونات هو نقطةُ انْطلاق في هذا المجال؛ لأنّ الدّول الضّعيفةَ والهشّة ليست فقط منقوصَة العون بالنسبة إلى قدرتها على استخدام التّمويل بفعّاليّة، وإنما هي أيضاً مخضَعةٌ لمستويات عالية من المتغيّرات التي لا يمكن التنبُّؤ بها في تدفُّقات المعونة. وتُشير الأدلّةُ إلى أنّ هذه التدفُّقات تقلُّ بنسبة 40٪ عن المستوى الذي تُسوِّغه المؤسّساتُ وبيئةُ السّياسات؛ كما يطرح التّنظيمُ التّعاقُبيّ للمعونات مشكلةً أخرى. ففي الغالب الأعمّ، تتعهّد الجهاتُ المانحة بتوفير مساعداتٍ إنسانيّةٍ ضخمة في فتراتٍ ما بعد النّزاع مباشَرةً؛ من دون مواصلة العمل في الأعوام اللاحقة على دعْم الاقتصاد لحين استعادة عافيته.

لا تخلق صادراتُ الموارد المعدنيّة والطبيعيّة الأخرى نزاعاً عنيفاً، شأنُها في ذلك شأنُ الأسلحة الصغيرة؛ لكنّ أسواقَ الموارد الطبيعيّة والأسلحة الخفيفة يمكنها توفيرُ الوسيلة لاستدامة النّزاعات العنيفة. فمن كامبوديا إلى أفغانستانَ وبلدانٍ في غرب أفريقيا، تساعد صادراتُ الأحجار الكريمة والأخشاب في تمويل النّزاعات وإضعاف قدرة الدّولة في تلك البلدان. وفي استطاعة المخطّطات الخاصّة بإصدار شهادات المنشأ أن تمنع استغلالَ الفرَص السّانحة للتّصدير؛ مثْلما تُثبت ذلك عمليّةُ كيمْبرْلي، المتَّبَعةُ في إصدار هذه الشهادات للماس. وتُودي الأسلحةُ الخفيفة بحياة أكثرَ من نصف مليون إنسانٍ سنوياً، غالبيّتُها في أفقر بلدان العالم؛ إلاّ أنّ الجهودَ الدّولية للسّيطرة على المُتاجَرة المُميتة بهذه الأسلحة لم يكن لها سوى تأثيرٍ محدود. فما زال فرْضُ هذا الأمر ضعيفاً، والتّقيُّدُ بمجموعة المبادئ طوعياً، ووجودُ منافذ التهرُّب القانونيّ الواسعة متيحاً لجزءٍ كبير من التّجارة سبيلَ التّملُّص من التّنظيم.

من الوسائل الأكثر فعّاليّةً التي تستطيع البلدانُ الغنيّةُ عبْرها معالجةَ ما قد تُسبِّبه النّزاعاتُ العُنْفيّة من أخطار للتّنمية البشريّة، دعْمُ القدرات الإقليميّة. فقد كان من الممكن تقليصُ الأزمة في دارفُور، إنْ لم يكن تفاديها، بوجود قوّة لحفْظ السّلام من الاتّحاد الأفريقيّ؛ كبيرة الحجم وجيّدة التّجهيز على نحوٍ وافٍ – وبخاصّةٍ لو أنّ لمثْل تلك القوّة تفويضاً قوياً بحماية المدنيّين. في واقع الأمر، كان هناك إبّانَ ذروة الأزمة أقلُّ من 300 جنديٍّ رُوانْديّ ونايْجيريّ يُراقبون ما يجري لمليون ونصْف مليون دارفُوريٍّ في منطقة توازي مساحةَ فرنسا. ومن المستلزَمات المُلحّة الباقية للأمن البشريّ، بناءُ القدرة الإقليميّة في المناطق؛ بدءًا من إنشاء أجهزةٍ فعّالة للإنذار المبكّر، وُصولاً إلى التّدخُّل.

إذا كانت الوقايةُ أفضلَ سبيلٍ مُجْزٍ إلى معالجة ما قد يتسبَّب به النّزاعُ العُنْفيّ من أخطار، فإنّ اغتنامَ الفرَص المُواتية لإعادة الإعمار يحتلّ المرتبةَ الثانية بفارقٍ بسيط؛ إذْ غالباً ما تكون التّسويات السِّلميةُ توطئةً لتجدُّد العنف، حيث يعود نصْفُ كلّ البلدان الخارجة من نزاعٍ عنيف يعود إلى الحرب خلال خمسة أعوام. ويقتضي تحطيمُ هذه الحلْقة الْتزاماً سياسياً ومالياً بتوفير الأمن، والإشراف على إعادة البناء، وخلْقِ الأوضاع الملائمة لتنمية أسواقٍ تَنافُسيّة

إنّ حرمانَ الدّول ذات القابليّة للنّزاع من المعونات المُوجّه إليها سيٍّءٌ للأمن العالميّ الشّامل

واستثمارات القطاع الخاص؛ طوال الأمد المطلوب لاستكمال هذه العمليّة. غيرَ أنّ ذاك الالتزامَ لم يكن جليًّا على الدّوام.

في حين وفّرَت أهدافُ التّنمية للألفيّة تركيزاً للتقدُّم نحو تحقيق «التّحرُّر من العَوَز»، لا يزال العالمُ مفتقراً إلى برنامج متماسك لتوسيع نطاق «التحرُّر من الخوف». وكما حاجَّ تقريرُ الأمين العامّ للأمم المتّحدة، «في جوٍّ من الحريّة أفسَح»، ثمّة حاجةٌ مُلحَّة إلى إعداد نظام للأمن الجَماعيّ يذهب إلى أبعد من الرُّدود العسكريّة على الأخطار التي قد تتسبَّب بها العمليّاتُ الإرهابيّة؛ وُصولاً إلى إدراك أنّ الفقرَ، والانْهيارَ الاجتماعيّ، والنِّزاعَ الأهليّ تُشكِّل المُكوِّنات الجوهريّة للأخطار الأمنيّة الكوْنيّة. ومن المتطلَّبات الأساسيّة لتخفيف تلك الأخطار:

- **عقْدُ صفقة جديدة بشأن المعونة.** ليس ثمّة مبرِّرٌ لمنْع المعونات المُحوَج إليها عن الدّول التي تكون عُرْضةً للنِّزاع أو في فترات ما بعدَ النِّزاع؛ لأنّ هذا الحرمانَ سيِّئٌ للأمن البشريّ في البلدان المعنيّة – وسيِّئٌ أيضاً للأمن العالميّ الشّامل. فمن عناصر المستلزَمات الأوسع نطاقاً لتحقيق غاية الوصول إلى 0.7٪ من إجماليّ الدّخل القوميّ، وجوبُ إلزام الجهات المانحة نفسَها بزيادة جهود العون؛ مع مضاعَفة إمكانيّة التنبُّؤ بالمعونات، عبْر التّزامات تمويليّة طويلة الأمد.
- **اعتمادُ المزيد من الشّفّافيّة في إدارة الموارد الطبيعيّة.** ينبغي لكلّ شركة عبْر الحدود القوميّة، وتُشارك في تصدير المعادن، رفْعُ مستوى الشفّافيّة المعتمَدة؛ من حيثُ كونُ هذه الشركات أطرافاً في أسواق الموارد الطبيعيّة التي تساعد على تمويل النِّزاعات، وتقوِّض في بعض الحالات حكمَ المسؤوليّة والمساءلة. لذا، يتعيّن إعطاءُ الأولويّة لتطوير الإطار القانونيِّ الدّولي الذي اقترَحته المفوّضيّةُ لأجل أفريقيا، المَرْعيّةُ من المملكة المتّحدة؛ بُغية إتاحة المجال أمام التّحقيق في ممارسات الفساد التي تقوم بها وراء البحار شركاتٌ متخطِّيةٌ الحدودَ القوميّة – كما يُطبَّق الآن بموجب القانون الأميركي.
- **خفْضُ تدفُّق الأسلحة الصّغيرة.** يوفِّر «مؤتَمرُ إعادة النّظر في الأسلحة الصّغيرة» عام 2006 فرصةً مُواتية للاتّفاق على معاهدة شاملة بشأن تجارة السّلاح؛ تَضبط الأسواق، وتُقلِّص الإمدادات إلى مناطق النِّزاع العُنْفيّ.
- **بناءُ القدرة الإقليميّة.** من الأولويّات الفوريّة والمُلحَّة بالنِّسبة إلى أفريقيا جنوب الصّحراء، تأمينُ الدّعم الماليّ والتِّقنيّ واللّوجِسْتيّ لإنشاء قوّة احتياطيّة لحفْظ السّلام من الاتّحاد الأفريقيّ؛ ذات جُهوزيّة كاملة للعمل.
- **إقامةُ تلاحُم دوليّ.** دعا تقريرُ أمين عامِّ الأمم المتّحدة إلى إنشاء «مفوّضيّة دوليّة لبناء السّلام»؛ تخرج بهيكليّة استراتيجيّة لنهْج متكامل في العمل لأجل الأمن الجَماعيّ. ومن أوجُه ذاك النَّهج، وجوبُ خلْق صندوق ماليٍّ عالميّ؛ يُموِّل المساعدات الفوريّة لما بعدَ النِّزاع، ومساعدات الانتقال إلى إعادة البناء الطويلة الأمد، على أساسٍ طويل الأجل ويمكن التنبُّؤ به.

* * *

عندما سيتفكّر مؤرِّخو التنمية البشرية مستقبَلاً في سنة 2005، فإنهم سوف ينظرون إليها كنقطة تَحوُّل؛ إذْ لدى المجتمع الدّوليّ الآن فرصةٌ لا سابقَ لها كي يُعِدَّ السِّياسات والمواردَ الكفيلةَ بجعْل الأعوام العشرة المقبلة عَقْداً حقيقياً للتنمية. ففي استطاعة حكومات العالم التي حدَّدت سقفَ المرمى في إعلان الألفيّة، أن تحدِّد مساراً يُعيد توجيهَ مجرى العوْلمة؛ ويمنح الأملَ مجدَّداً للملايين من أفقر بني البشر وأكثرهم عُرضةً للتأذّي؛ ويخلق الظروفَ الملائمة للازدهار والأمن المُتشارَكين. أمّا التّصرُّفُ البديل، «كأنّ كلَّ شيءٍ على ما يُرام»، فسوف يقود إلى عالم ملطَّخ بالفقر الهائل، ومقسَّم باللاّمساواة الحادّة، ومهدَّد باللاّأمْن المُشتَرَك؛ كما ستدفع أجيالُ المستقبل، في البلدان الغنيّة والفقيرة على حدٍّ سواء، ثمناً باهظاً لإخْفاقات القيادة السياسيّة خلال هذه المرحلة المصيريّة في مستهلّ القرن الواحد والعشرين.

يوفِّر هذا التقريرُ أساساً للتأمُّل في حجْم التحدِّيات. وبالتركيز على ثلاثة من أركان التّعاون الدّوليّ، يُسلِّط الأضواءَ على بعض المشاكل التي تحتاج إلى المعالجة؛ وعلى بعض المقوِّمات البالغة الأهميّة لتحقيق النّجاح. غير أنّ المشكوكَ فيه هو الحقيقةُ المَحْضة بأنّ لدينا، كمجتمع دولي، الوسيلةَ الكفيلة باسْتئصال الفقر؛ والتغلُّب على أنواع اللاّمساواة البعيدة الغَوْر التي تُميِّز بين البلدان وبين البشر. والسّؤالُ، الذي لم يُجَب عنه بعد إعلان الألفيّة بخمْس سنوات، هو ما إذا كانت لدى حكومات العالم نيّةٌ معقودةٌ على الإقلاع عن الممارسات السّابقة، والعملِ وفْقَ ما وعدَت به فقراءَ العالم. ولو أنّ هناك على الإطلاق أيَّ فرصة سانحة للزّعامة السياسيّة الحاسمة القرار، كي تُسهم في إعلاء شأن المصالح المشترَكة للبشريّة، لَكانت الفرصةَ المُتاحَةَ الآن.